

Document: EB 2010/99/R.10  
Agenda: 8(b)  
Date: 7 April 2010  
Distribution: Public  
Original: English

**A**



تمكين السكان الريفيين الفقراء  
من التغلب على الفقر

## الجمهورية الدومينيكية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والتسعون  
روما، 21-22 أبريل/نيسان 2010

---

للاستعراض

## مذكرة إلى أعضاء المجلس التنفيذي

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من ممثلي الدول الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

**Marco Camagni**

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2576

البريد الإلكتروني: [m.camagni@ifad.org](mailto:m.camagni@ifad.org)

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

**Deirdre McGrenra**

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: [d.mcgrenra@ifad.org](mailto:d.mcgrenra@ifad.org)

## المحتويات

iii	خريطة عمليات الصندوق في البلد
iv	موجز الاستراتيجية القطرية
1	أولا - المقدمة
1	ثانيا - السياق القطري
1	ألف - السياق الاقتصادي والزراعي و سياق الفقر الريفي
8	باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي
11	ثالثا - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد
11	ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء
11	باء - الدروس المستفادة
12	رابعا - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق
12	ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري
14	باء - الأهداف الاستراتيجية
15	جيم - فرص الابتكار
15	دال - استراتيجية الاستهداف
16	هاء - الصلات السياساتية
17	خامسا - إدارة البرنامج
17	ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
17	باء - إدارة البرنامج القطري
18	جيم - الشراكات
19	دال - الاتصالات وإدارة المعرفة
19	هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
21	واو - المخاطر وإدارة المخاطر

## الذيول

1 - عملية التشاور بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

2 - الخلفية الاقتصادية القطرية

3 - إطار إدارة النتائج لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

## الملفات الرئيسية

الملف الرئيسي 1: الفقر الريفي وقضايا القطاع الريفي

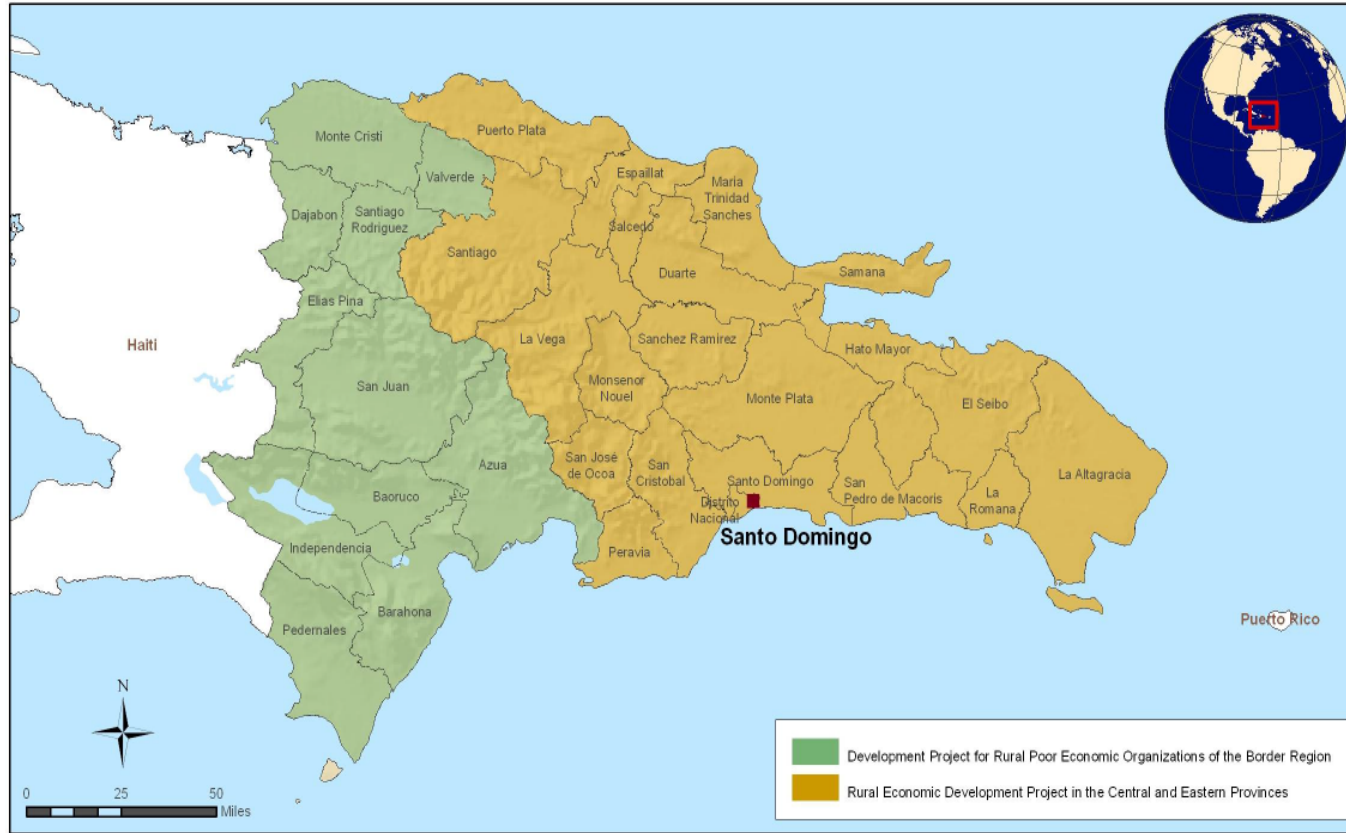
الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)

الملف الرئيسي 3: المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات

الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة، وقضايا الأولويات، والاستجابة المحتملة

## الجمهورية الدومينيكية

العمليات التي يمولها الصندوق في البلد



خريطة عمليات الصندوق في البلد



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

## موجز الاستراتيجية القطرية

- 1- هذا هو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأول الذي تم إعداده للجمهورية الدومينيكية بموجب المبادئ التوجيهية للتدخلات المستندة إلى النتائج. وقد جاء قيام الصندوق بتحديث استراتيجيته القطرية في الوقت المناسب لأنه الآن بصدد عملية توسيع برنامجه القطري. كما أن الحكومة قد أصدرت منذ فترة قصيرة استراتيجيتها القطرية الجديدة للتنمية 2010-2030.
- 2- تم إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية وغيرها من الشركاء وذوي المصلحة الرئيسيين، وهو يقوم على أساس الميزة النسبية للصندوق، ألا وهي التركيز منذ أمد بعيد على أفقر قطاعات السكان الريفيين، ودعم صغار المزارعين، الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من المنتجين الزراعيين في البلد. ولهذا فمع عودة الزراعة إلى جدول الأعمال السياسي بعد أزمة أسعار الأغذية التي وقعت في عام 2008، تتطلع حكومة الجمهورية الدومينيكية إلى الصندوق باعتباره شريكا رئيسيا في التنمية الريفية والزراعية.
- 3- تهدف الاستراتيجية إلى تمكين الفقراء من النساء والرجال في المناطق الريفية في الجمهورية الدومينيكية من تحسين دخولهم وأمنهم الغذائي على نحو مستدام.
- 4- يعرض البرنامج الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية بالاتفاق مع السلطات الحكومية، وهي تتوافق تماما مع سياسة الحكومة فيما يتعلق بالتنسيق والمواءمة:
  - (أ) **الهدف الاستراتيجي 1:** زيادة إمكانات صغار المزارعين على الوصول إلى الأسواق الغذائية الزراعية النشطة بشكل منظم من خلال الشراكات الشاملة والمجزية مع القطاع الخاص؛
  - (ب) **الهدف الاستراتيجي 2:** تعزيز قدرة صغار المزارعين على الوصول إلى الممارسات الزراعية المتكيفة مع تغير المناخ والتكنولوجيا التي تحركها قوى السوق؛
  - (ج) **الهدف الاستراتيجي 3:** زيادة رأس المال البشري والاجتماعي وتنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة وفرص العمل غير الزراعي لفقراء الريف، ولا سيما من النساء والشباب، في أكثر القطاعات نشاطا (السياحة، على سبيل المثال).
- 5- يغطي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج الفترة 2010-2014. وسيجري تقييم تنفيذ البرنامج كل عام من أجل استعراض أثر المشاريع والبرامج في البلد. وفي منتصف مدة البرنامج، أي بعد الانتخابات الرئاسية في عام 2012، ستجرى مراجعة لإطار نتائج البرنامج وسيجري تعديله، إن اقتضى الأمر ذلك، من أجل مراعاة ما قد يستجد من أولويات لدى الحكومة.

## الجمهورية الدومينيكية

### برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

#### أولا - المقدمة

1- هذا هو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأول للجمهورية الدومينيكية الذي جرى إعداده بموجب المبادئ التوجيهية للتدخلات المستندة إلى النتائج. وخلال فترة البرنامج السابق، قام الصندوق بتنفيذ أحد مشروعاته في الجمهورية الدومينيكية، ألا وهو مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي، الذي استهدف ثلاثة من أفقر الأقاليم في البلاد المحاذية للحدود الغربية مع هايتي، واستُكمل في شهر ديسمبر/كانون الأول 2007. وقد أقر المجلس التنفيذي مؤخرا عملية جديدة، مشروع تنمية منظمات فقراء الريف الاقتصادية في المنطقة الحدودية، وهي تستهدف 11 محافظة في نفس المنطقة الحدودية. وبعد أن تلقى الصندوق طلبا بإعداد مشروع ثانٍ يشمل بقية البلاد (سيجري عرضه على المجلس التنفيذي خلال دورة أبريل/نيسان 2010) قرر أن يضم هاتين العمليتين في إطارٍ استراتيجيٍّ محدثٍ (وكان برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأخير قد أُقرَّ في شهر ديسمبر/كانون الأول 2001)، وهو يوائم بين البرنامج وبين استراتيجية التنمية الوطنية 2010-2030 التي تقوم حكومة الجمهورية الدومينيكية بإعدادها في الوقت الحاضر.

2- أثناء صياغة هذه الوثيقة، التقى الصندوق مع سلطات حكومية رفيعة من وزارة الزراعة، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية، ووزارة البيئة والموارد الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، قامت بعثات صياغة البرنامج<sup>1</sup> بمقابلة عدد كبير آخر من المسؤولين في مؤسسات عامة أخرى ذات صلة ووكالات تنمية دولية رئيسية وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني وجمعيات واتحادات المنتجين.

#### ثانيا - السياق القطري

##### ألف - السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

###### الخلفية الاقتصادية للبلد

3- تحتل الجمهورية الدومينيكية الثلثين الشرقيين من جزيرة هسبانيولا الواقعة في غرب البحر الكاريبي (حيث تغطي 49 000 كم مربع)، وهي تقع على الحدود الغربية لجمهورية هايتي. وحسب التقديرات

<sup>1</sup> قام Marco Camagni، رئيس البعثة ومدير البرنامج القطري للجمهورية الدومينيكية، و Jorge Caballero، كبير الاستشاريين بمنظمة الأغذية والزراعة، و Steven Jonckheere، مستشار بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية، و Clara Solis، مستشارة قطرية، بزيارة البلاد في الفترة من 25 مايو/أيار إلى 8 يونيو/حزيران 2009. وقامت بعثة ثانية بقيادة مدير البرنامج القطري بزيارة البلاد في الفترة من 27 سبتمبر/أيلول إلى 5 أكتوبر/تشرين الأول عام 2009 للتحقق من سلامة النسخة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وقامت بعثة تحقق أخيرة بزيارة البلاد في الفترة من 27 يناير/كانون الثاني حتى 5 فبراير/شباط 2010.

بشأن النمو السكاني، القائمة على الإحصاء السكاني القومي الذي أُجري في عام 2002، فإن إجمالي سكان البلد في عام 2008 بلغ 9.6 مليون نسمة، 36 في المائة منهم يقطنون في المناطق الريفية.

4- بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 2 910 دولار أمريكي في عام 2006، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي 31.84 مليون دولار أمريكي في عام 2006،<sup>2</sup> ولذلك تصنّف الجمهورية الدومينيكية كبلد متوسط الدخل.

5- في أعقاب الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي ألمّت بالبلاد في عام 2003، قامت حكومة الجمهورية الدومينيكية بتنفيذ تدابير إصلاحية أدت إلى حدوث انتعاش اقتصادي قوي. وزادت سرعة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.2 في المائة في عام 2004 إلى 9.5 في المائة في عام 2005، و 10.7 في المائة في عام 2006، و 8.5 في المائة في عام 2007، ولكنه تباطأ إلى 4.8 في المائة في عام 2008. وبعد الكوارث الطبيعية التي وقعت في نهاية عام 2007، أدت الصدمات الخارجية (انخفاض أسعار النيكل وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة) إلى زيادات حادة في العجز المالي وفي العجز في الحسابات الجارية الخارجية، وكذلك في مستوى التضخم.

6- من أجل مقاومة الآثار السلبية لهذه الصدمات على أفقر قطاعات السكان، اضطرت الحكومة إلى زيادة دعم أسعار الأغذية الأساسية (الأرز والفاصوليا والذرة والبقول) والطاقة والمواصلات العامة. وهكذا استخدمت السياسات النقدية في كبح ضغوط التضخم وفي الحفاظ على معدل ثابت نسبياً لأسعار صرف العملات الأجنبية.<sup>3</sup> وبعد الانخفاض الحاد في أسعار الأغذية والطاقة منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2008، بسرعة مماثلة لركود الاقتصاد العالمي وتفاقم الأزمة المالية الدولية، حدث انخفاض سريع في التضخم إلى أن وصل في نهاية العام إلى 4.5 في المائة، وهو أدنى معدل وصله خلال سبعة أعوام.

7- في عام 2009، واجه الاقتصاد الدومينيكي ركوداً مماثلاً للركود الذي حل بالولايات المتحدة الأمريكية، الشريك التجاري الأكبر للبلاد. وحسب آخر الأرقام، فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.5 في المائة فقط خلال العام الماضي.<sup>4</sup> وقد دفع هذا الوضع الحكومة إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل معالجة العجز في الحساب الجاري وتحفيز الانتعاش الاقتصادي. وخلال الربع الأخير من عام 2009، وقّعت الحكومة الدومينيكية على اتفاق احتياطي<sup>5</sup> مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض إجماليه 1 700 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2009 حتى فبراير/شباط 2012.

8- خلال شهر مارس/آذار 2007 سرى مفعول اتفاق التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وسمحت هذه المعاهدة للبلدان الأعضاء بالوصول إلى سوق

<sup>2</sup> البنك الدولي، قاعدة البيانات على القرص الثابت 2008، مؤشرات التنمية العالمية.

<sup>3</sup> صندوق النقد الدولي، الجمهورية الدومينيكية: خطاب النوايا.

<sup>4</sup> المصدر: المصرف المركزي بالجمهورية الدومينيكية.

<sup>5</sup> هذا هو مرفق إقراض أنشأه صندوق النقد الدولي في عام 1952، ويُمكن عن طريقه أن تقوم الدولة العضو باستخدام التمويل من صندوق النقد الدولي الذي لا يتجاوز حد معين من أجل التغلب على الصعوبات القصيرة الأجل أو الصعوبات الدورية الخاصة بميزان المدفوعات. وعادة ما يتم الدفع في شكل أقساط كل ثلاثة شهور، ولا يُفرج عنها إلا بعد أن تستوفي الدولة العضو معايير الأداء، مثل الأهداف النقدية وأهداف الميزانية.



الولايات المتحدة الأمريكية وجعلت من الممكن اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى المنطقة ولكنها اقتضت من هذه البلدان، بما فيها الجمهورية الدومينيكية، أن تحقق تحسنا كبيرا في قدراتها التنافسية. وينطبق نفس الشيء على المعاهدة التي يجري التفاوض عليها في الوقت الراهن مع الاتحاد الأوروبي.

9- وفقا للإحصاءات الرسمية، تعتبر هايتي رابع أكبر سوق للتصدير بالنسبة للجمهورية الدومينيكية (حيث بلغت الصادرات إلى هايتي في عام 2007 نحو 150 مليون دولار أمريكي، أي 7 في المائة من إجمالي الصادرات<sup>6</sup>). ولكن هذه الأرقام لا تسجل عددا كبيرا من المعاملات غير الرسمية التي تتم في المدن الحدودية. ففي حقيقة الأمر، تزيد التجارة بين البلدين عن ذلك بكثير، ولاسيما فيما بين المجتمعات شديدة الفقر من السكان الذين ينحدرون من أصول هايتية ويعيشون بمحاذاة الحدود.

### الزراعة والفقر الريفي

10- تُعتبر الزراعة رابع أكبر قطاع في الاقتصاد، وقد انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الحالي إلى 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006، مقارنة بـ13.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993. وحيث يعمل في هذا القطاع 15 في المائة من السكان الذين يقومون بنشاط اقتصادي، فقد أثر الانخفاض في الإنتاج على دخول صغار المزارعين والعاملين الريفيين، ويُعتبر واحدا من الأسباب البنيوية للفقر الريفي. وفي الزراعة، تمثل زراعة المحاصيل نحو 55 في المائة من الناتج، والإنتاج الحيواني 40 في المائة، والحراثة وصيد الأسماك 5 في المائة. ويبلغ إجمالي الأرض الصالحة للزراعة 5 ملايين من الهكتارات، وتبلغ مساحة المراعي 2 مليون هكتار، وتحتل الغابات والأحراج 600 000 هكتار أخرى. وقد أخذت الزراعة التقليدية في التدهور منذ بداية الثمانينات، حيث أعاقها ارتفاع المعدلات الحقيقية للفائدة، والقيود المفروضة على الأسعار، والنقص في الاستثمارات، واستيراد المنتجات الزراعية والماشية وبيعها بأسعار مدعومة من الحكومة، وكذلك المنافسة الأجنبية.

11- غير أن الاعوام الأخيرة شهدت بوادر مشجعة على انتعاش القطاع الزراعي، مع حدوث زيادة سنوية في الناتج الإجمالي بمتوسط يزيد على 7 في المائة في 2005-2006. وقد تبع هذا الأداء الإيجابي تباطؤ في عام 2007 (1.2 في المائة) وعام 2008 (-3.4 في المائة) وذلك بسبب مجموعة من الصدمات الخارجية (الكوارث الطبيعية، وارتفاع أسعار الطاقة)، ثم حدث انتعاش قوي في العام الماضي (14.6 في المائة نمو تقديري في سبتمبر/أيلول 2009<sup>7</sup>). ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى دعم الحكومة لإنتاج الأغذية الأساسية. وقد شهدت المحاصيل غير التقليدية (الفواكه الاستوائية والخضر) والمنتجات العضوية (البن والموز والكافو) نموا في نصيبها من أسواق أوروبا والولايات المتحدة

12- تُخصّص المزارع التجارية في الجمهورية الدومينيكية التي يديرها مزارعون متوسطو الحال ومزارعون كبار في معظمها لزراعة قصب السكر والموز والحمضيات وإنتاج الألبان. وفي الفترة الأخيرة قامت مزارع الأفكادو وغيرها من الفواكه الاستوائية ومزارع البساتين الموجهة إلى الأسواق

<sup>6</sup> المصدر: مركز التصدير والاستثمار بالجمهورية الدومينيكية.

<sup>7</sup> المصدر: المصرف المركزي بالجمهورية الدومينيكية.

الخارجية بتوسيع نطاق منتجاتها الزراعية المخصصة للتصدير. ويقوم صغار المزارعين في الهضاب وسلسلة الجبال الثلاثة الموجودة بحذاء الساحل الغربي بالجمع بين زراعة البن والأفوكادو والفول والجواندول في قطع صغيرة من الأرض وبين تربية الأغنام والماعز الاستوائية. وفي المناطق الجافة في الجنوب والشمال الغربي يجمع صغار المزارعين بين زراعة الأرز والفول والكسافا والموز ولسان الحمل في قطع صغيرة من الأرض وبين تربية الأغنام والماعز. وفي الوديان المنخفضة تسود محاصيل زراعة الأرز والموز والفول. وفي الجبال الوسطى والشرقية، يُعتبر الكاكاو المحصول الرئيسي الذي يزرع من أجل بيعه وليس لاستهلاك المزارعين. ويقوم معظم صغار المزارعين بزراعة قطع صغيرة من الأرض للاستهلاك العائلي بطريقة الزراعة التقليدية المعروفة باسم كونوكو وهي التي تشمل زراعة الموز ولسان الحمل والفول والكسافا والفواكه الاستوائية وغيرها من المحاصيل.

13- خلال العقد الماضي برزت الجمهورية الدومينيكية كأحد أكبر المصدرين في العالم للمنتجات المتخصصة (ما يسمى بالتجارة العادلة في المنتجات العضوية ذات الجودة)، مثل (الموز العضوي والبن والكاكاو العضويان عاليا الجودة والماعز العضوية). ولدى الجمهورية الدومينيكية الآن 14 000 مزارع يزرعون المنتجات العضوية، وهذا يمثل أحد أكبر قطاعات المنتجات العضوية في أمريكا اللاتينية. وفي أغلب الأحيان تتولى مسؤولية التسويق اتحادات قُطرية من المستوى الثالث من صغار المزارعين مثل اتحاد منتجي البن في المنطقة الجنوبية، الذي يقوم بتسويق البن، والاتحاد الوطني الدومينيكي لمنتجي الكاكاو، الذي يقوم بتسويق الكاكاو، ويقوم بالتسويق أيضا المصنعون والمصدرون من القطاع الخاص. ولدى الكثير من المنظمات الخاصة بمنتجات التصدير شهادات التجارة العادلة والتجارة العضوية، وهي على ارتباط مباشر بأسواق التصدير وتعتمد على القطاع الخاص في عمليات التصدير.

14- من منظور التنمية يُعتبر التحدي القائم هو تعزيز الفرص التي تمكن صغار المزارعين من الاستفادة من الأسواق المتخصصة وتحسين جودة منتجاتهم بشكل مطرد وزيادة كمياتها على أساس مستدام. والصعوبة التي تواجه صغار المزارعين الفقراء في الوصول إلى الأسواق وإلى المشترين الذين يُدرون عليهم عائدات أكبر ترتبط في أغلب الأحيان بقلة قدرتهم على المنافسة، وذلك بسبب: (1) عدم انسجام جودة المنتج مع المعايير العالية للسوق (سوق التصدير أو السوق المحلي)؛ (2) قلة الإنتاج والإنتاجية؛ (3) قلة فرص الوصول إلى خدمات المساعدة التقنية؛ (4) العجز عن الوصول إلى مصادر التمويل الكافي بأسعار يستطيعون تحملها.

15- تُعتبر قلة الإنتاجية الزراعية سمة معظم صغار المزارعين الفقراء في كافة أنحاء البلاد. وتُخضع البحوث القطاعية لمسؤولية المعهد الدومينيكي للبحوث الزراعية وبحوث الغابات، وهو معهد به عدد كبير من العاملين ولديه قدرة لا بأس بها على إجراء البحوث، ولديه خدمات إرشاد ذات قدرة محدودة على الترويج والدعاية. وقد خُفضت خدمات الإرشاد التي كانت تقدمها وزارة الزراعة على مدى العقدين الماضيين بسبب الضغوط المالية. وقد انعكس هذا الانخفاض على عدد الموظفين الذين يقدمون الخدمات الإرشادية للمزارعين، وكذلك انخفضت الموارد المحدودة المخصصة لتغطية تكاليف التشغيل. وقد بدأ مشروع دعم الانتقال التنافسي للأغذية الزراعية (المعروف باسم باكتا)، وهو مشروع يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في تعزيز خدماته الإرشادية في المناطق التي يعمل فيها عن طريق

توفير وسائل الانتقال للوصول إلى المزارعين والعمل معهم. وتوفر مؤسسات التنمية الخاصة (وهي منظمات غير حكومية) خدمات إرشاد ذات جودة عالية ولكنها تقيّد عددا محدودا فقط من المزارعين في المناطق التي تعمل فيها.

16- تُقدّم الخدمات المالية في المناطق الريفية عن طريق وسطاء غير رسميين مثل تعاونيات التوفير والائتمان، ومؤسسات التمويل الصغرى، والمنظمات غير الحكومية وكذلك عن طريق مؤسسات مالية تملكها الدولة (بنك أجريكولا وبنك بانريزيرفاس). ولدى الوسطاء غير الرسميين عدد محدود جدا من صغار المزارعين ضمن حافظتهم الائتمانية، بينما يتكون أهم زبائنهم من الشركات الصغيرة والمشاريع الاقتصادية الصغيرة الموجودة في المدن. ويقدم بنك أجريكولا قروضا مدعومة لعدد محدود من صغار المزارعين الذين يزرعون محاصيل منتقاة (معظمهم ممن يزرعون الأرز والفاول) أما بنك بانريزيرفاس فيقدم تسهيلات ائتمانية للمشاريع الاقتصادية الصغيرة. وتتنظر البنوك التجارية بشكل عام إلى قطاع الزراعة على أنه محفوف بالمخاطر وذلك لأسباب تتعلق بالسوق والمناخ. غير أنه في الفترة الأخيرة بدأت مؤسستان ماليتان رسميتان (بنك أدوبيم وبنك أديمي) تغامران بالعمل في مجال الائتمان الزراعي وأسواق القطاع الريفي وحققتا نتائج إيجابية. وقد وقّع المصرفان خطابا النوايا من أجل المشاركة كشركاء ماليين في المشروع الخاص بالأقاليم الوسطى والشرقية المزمع عرضه على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2010 عند عرض برنامج الفرص الاستراتيجية القُطرية لهذا العام.

17- قامت الحكومة هذا العام بصياغة تشريع جديد مقترح لإنشاء صندوق طوارئ للكوارث الطبيعية وللتأمين على المحاصيل، وهذا التشريع ينتظر موافقة وتصديق مجلس النواب الوطني. والقصد منه هو زيادة الصكوك الهادفة إلى إدارة المخاطر من أجل توفير الحوافز للقطاع المالي لكي ينخرط في مجال التمويل الزراعي ويعطي المزارعين أداة يخففون بها من مدى تعرضهم للمخاطر الطبيعية.

18- **الفقر الريفي.** أدى النمو الاقتصادي المستدام الذي شهدته الجمهورية الدومينيكية خلال العقد الماضي إلى تخفيض محدود في الفقر في المدن فقط. وبقي الفقر والفقر المدقع كما كانا عليه في المناطق الريفية دون تغيير. وتجدر الإشارة إلى أن تفشي الفقر الريفي والفقر المدقع في الريف سببه النموذج الاقتصادي الحالي الموجّه تجاه السياحة والصناعة والخدمات؛ وكذلك القيود البنوية المفروضة على قطاع الزراعة؛ وقلة فاعلية الاستثمارات العامة الاجتماعية والإنتاجية في المناطق الريفية. وإضافة إلى ذلك فإن تعرّض البلاد بصفة متكررة للظواهر الطبيعية والأعاصير والزوابع الاستوائية وما تحدثه من أضرار، كتلك الأضرار التي أوقعتها العواصف الاستوائية نويل وألجا في عام 2007، كل ذلك يُعتبر عاملا أساسيا يساهم في زيادة تدهور ظروف المعيشة لفقراء الريف.

## الجدول 1

## الجمهورية الدومينيكية: عدد الفقراء والفقراء المدقعين وانتشارهم بحسب الإقليم

المنطقة		الفقر		الفقر المدقع				
		الريفية		الإجمالي		الريفية		الإجمالي
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
المقاطعات الوطنية		705 583	25.9	164 527	28.2	43 811	1.6	8.787
فالدسيا		505 807	53.7	291 131	62.0	97 859	10.4	66 145
الشرق		454 308	51.8	166 170	73.4	78 760	9.0	44 793
الشمال الشرقي		323 391	53.3	214 190	65.2	42 992	7.1	30 466
سيباو الوسطى		316 175	45.0	198 101	54.9	42 600	6.1	28 777
الشمال الأوسط		498 200	34.5	282 508	47.1	61 235	4.2	43 706
الشمال الغربي		216 323	55.5	107 628	64.0	45 181	11.6	25 577
الوادي		353 969	69.0	213 166	81.2	142 434	27.8	98 788
هيرنيكيلو		233 574	68.3	90 488	80.6	82 363	24.1	40 485
الإجمالي		3 609 330	42.2	1 727 963	55.5	637 271	7.5	389 524
إجمالي الأسر		897 605	40.9	441 715	55.6	171 308	7.8	108 689

المصدر: مكتب التخطيط الوطني (2005)

19- قَدَّرَ التقييم الرسمي الأخير للفقير الذي أُجري في عام 2005 أن 41 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، و8 في المائة تحت خط الفقر المدقع وهم يشكلون 4.6 و1.6 مليون شخص على التوالي. وتُظهر النتائج أيضاً أن هناك فجوة كبيرة بين المدن والقرى فيما يخص الفقر حيث أن 46 في المائة من سكان المدن مقابل 82 في المائة من سكان الريف في عداد الفقراء، وهذا المعدل يُعتبر أعلى مما هو موجود في معظم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقُدِّرَ عدد الأسر الفقيرة والأسر التي تعاني من الفقر المدقع بـ 897 605 أسر و171 308 أسر على التوالي (راجع الجدول 1).

20- يتفشى الفقر والفقر المدقع على أكبر نطاق في الأقاليم الواقعة على الحدود بين الجمهورية الدومينيكية وجمهورية هايتي، وهي الأقاليم التي نُفِذت فيها جميع مشاريع الصندوق السابقة والجارية. وتعاني الأقاليم الريفية المتبقية من الفقر أيضاً، حيث أن الأقاليم الوسطى والشرقية مثل السيبو ومونتابلاتا وهاتوماير وسانخوزيه دي أوكووا يتفشى فيها الفقر الريفي على مستوى أعلى من المتوسط القطري. وإضافة إلى ذلك فإن الأقاليم الأخيرة هذه يقطنها 77 في المائة من إجمالي الأسر الريفية الفقيرة في البلاد ونحو 59 في المائة من جميع المنتجين الزراعيين، ويُعتبر ما يزيد على 80 في المائة منهم من صغار المنتجين.

21- تعاني البلاد كذلك من تفاوت دائم في الدخل: حيث أن أثنى 10 في المائة من السكان يملكون ما يقرب من 40 في المائة من الثروة القومية، في حين أن النصف الذي يعيش في الحضيض يحصل على أقل من خمس الناتج الوطني المحلي. ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008، فإن مؤشر جيني فيما

يخص الجمهورية الدومينيكية هو 51.6، وهذا يمثل أحد أعلى المؤشرات في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبية.

22- يضم أضعف السكان وأكثرهم عرضة للمخاطر النساء والأطفال والشباب والمواطنين من أصول هايتية. وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية السكانية والصحية لعام 2007 بأن عدد الأسر المعيشية التي ترأسها النساء قد زاد زيادة كبيرة، من 28 في المائة في عام 2002 إلى 35.3 في المائة في عام 2007. وينتشر الفقر في أغلب الأحيان بين الأسر المعيشية الريفية التي ترأسها النساء أكثر من انتشاره بين الأسر المعيشية التي يرأسها الرجال. ففي عام 2006، بلغ مستوى البطالة بين الرجال 9.3 في المائة، مقارنة بـ 25.5 في المائة بين النساء. ويؤدي ارتفاع البطالة إلى هجرة الشباب إلى المراكز الحضرية أو العاصمة أو المناطق السياحية بحثا عن فرص العمل. وهناك مجموعة أخرى من فقراء الريف ضعيفة جدا تضم المواطنين من أصول هايتية والمهاجرين من هايتي، وهم يمثلون معظم العمال الزراعيين المأجورين في البلاد.

23- من أهم العوامل التي تحوّل دون تحسّن أوضاع فقراء الريف في الجمهورية الدومينيكية هو أن رأس مالهم الاجتماعي والبشري منخفض جدا. وفي أغلب الأحيان ازداد هذا الوضع سوءا بسبب التدخلات التي تهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية ولكنها تفتقر إلى التنسيق وأحيانا لا تراعي آراء الفقراء. وقد أدّت تلك التدخلات في بعض الأحيان إلى خلق عادة التواكل عند الفقراء، وساهمت في تسييس المنظمات الاجتماعية ومنظمات المزارعين. ويتعين عند تصميم أي مشروع تنمية جديد أن يراعى هذا الوضع الصعب وأن تتخذ التدابير المناسبة للتغلب عليه.

24- يتبين من تقييم أداء القطاع الريفي الذي جرى تحديثه منذ فترة وجيزة كجزء من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق أن فرص فقراء الريف محدودة للوصول إلى الأصول الإنتاجية الرئيسية، مثل الأراضي والمياه. ويظهر نمط حيازة الأراضي في الجمهورية الدومينيكية أنها مركّزة بشكل شديد، حيث أن 69.1 في المائة من الأراضي الزراعية تشغلها 6.2 في المائة من الوحدات الإنتاجية. وفي المقابل يمتلك ما إجماله 79.1 في المائة من الوحدات الإنتاجية 7.7 في المائة من الأراضي الزراعية. ويمتلك ما يقارب 80 في المائة من المنتجين الزراعيين 5 هكتارات أو أقل (40 في المائة يمتلك ما بين 0.5 هكتار وهكتارين)، وعليه يمكن اعتبارهم من أصحاب الحيازات الصغيرة، ولكنهم يستعملون 26 في المائة فقط من الأراضي الزراعية. أما فيما يخص الموارد المائية، فإن نظم الري تديرها مجالس الري المحلية (المعروفة باسم جونتاس دي ريجانتييس) تحت إشراف المعهد القومي للموارد المائية. وهذه المجالس هي المسؤولة عن إدارة البنية التحتية وتشغيلها وصيانتها على مستوى قطع الأراضي، بينما يقوم المعهد القومي للموارد المائية بتوفير الدعم والإشراف، وهو المسؤول عن قنوات الري الأساسية.

25- يتضح من البرامج الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر أن استثمارات الحكومة في التعليم والصحة قد زادت بشكل مضطرب وهام، مما نتج عنه حدوث تحسينات مرضية، ولكن لا زالت توجد تحديات هامة فيما يتعلق بجودة الخدمات ونطاق انتشارها. وبالرغم من أزمتي 2003 و 2004، فقد تحسنت أوضاع المواطنين على مدى السنوات العشرة الماضية: (1) انخفض معدل وفاة الأطفال من 50 من بين كل

ألف طفل كانوا يولدون أحياء في عام 1990 إلى 26 حالة وفاة ضمن كل 1 000 طفل يولدون خلال عام 2004؛ (2) ارتفع العمر المتوقع من 65.6 سنة في عام 1990 إلى 68 سنة في عام 2005؛ (3) ارتفعت نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية من 57 في المائة عام 1990 إلى 86 في المائة عام 2005؛ (4) زادت نسبة السكان الذين لديهم القدرة على الوصول إلى مصدر من مصادر المياه المعالجة من 86 في المائة عام 1990 إلى 97 في المائة خلال عام 2007. ووفقاً لمؤشر التنمية البشرية لعام 2008/2007 تحتل الجمهورية الدومينيكية المكانة التاسعة والسبعين في العالم فيما يخص مؤشر التنمية البشرية.

26- بدأ برنامج التنمية الاجتماعية التضامني خلال فترة حكم الحكومة الحالية وهو يضم ثلاثة مكونات (1) برنامج التغذية المدرسية "الأكل أولاً"؛ (2) حوافز الحضور إلى المدرسة، وهي عبارة عن مبالغ نقدية تحول إلى عائلات التلاميذ الفقراء مباشرة بشكل مشروط يتوقف على حضور التلميذ في المدرسة المسجل بها؛ (3) المواطنون ذوو الأسماء والألقاب، وهو برنامج يهدف إلى تيسير الحصول على شهادات الميلاد ووثائق تحديد الهوية للعائلات الفقيرة. وقد استفاد من هذه البرامج الثلاثة ما يقرب من 15 في المائة من العائلات الفقيرة من السكان مدقعي الفقر. وتقوم الحكومة بالنظر في زيادة عدد السكان الذين يستهدفهم برنامج التضامن لتصل نسبتهم إلى 25 في المائة وذلك رهناً بتوافر الموارد المالية.

## باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

### السياق المؤسسي الوطني

27- أعيد انتخاب الرئيس Leonel Fernández في شهر مايو/أيار عام 2008 لفترة رئاسية ثانية على التوالي لمدة أربعة أعوام. وبعد إعادة انتخابه بفترة وجيزة شارك الرئيس في مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، وهو المؤتمر الذي نظّمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في شهر يونيو/حزيران عام 2008. وقد أعطى هذا المؤتمر الصندوق فرصة لكي يشارك في حوار على مستوى رفيع مع الوفد الدومينيكي. ويُعتبر برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي وزيادة أنشطة الصندوق في الجمهورية الدومينيكية من النتائج الملموسة لهذا الحوار المنتم.

28- تعتبر وزارة الزراعة في الوقت الراهن نظير الصندوق الرئيسي في الحكومة، إضافة إلى وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية. وستقوم وزارة الزراعة بدور الوكالة المنفذة الرئيسية فيما يخص المشاريع الممولة بقروض من الصندوق، وكذلك ستقوم بدور الوكالة المنفذة للمرحلة الثانية من المشروع الأكبر الكبير الذي يكمل عملية التنمية الزراعية، ألا وهو مشروع دعم الانتقال التنافسي للأغذية الزراعية - المرحلة الثانية الذي يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

29- إضافة إلى ذلك فإن وزارة الزراعة هي الجهة التي تلقت منحةً قطرية صغيرة من الصندوق هدفها مساعدة الوزارة على التوعية بما تقدمه من خدمات، وكما تصبح الجهة الرئيسية في النقاش حول

السياسات الخاصة بقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة. وسوف يلقى هذا الجهد دعماً من قبل وكالات دولية أخرى كذلك، ولا سيما الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة.

30- منذ عام 2004 بدأ القطاع الزراعي ينفذ استراتيجية تستند إلى خمسة أسس رئيسية: (1) دعم المنافسة والجودة؛ (2) تعزيز التكامل في مجال إنتاج الأغذية وسلاسل القيمة الزراعية؛ (3) دعم زراعة الفلاحين وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ (4) التخطيط لصياغة إطار مؤسسي جديد للقطاع؛ (5) تعزيز التنسيق بين القطاع العام والخاص. وتعتبر وزارة الزراعة الوكالة الرئيسية المسؤولة عن الزراعة والتنمية الريفية. وتتمثل أنشطتها الرئيسية في صياغة وتنفيذ السياسات الزراعية الوطنية وتوفير الدعم للإنتاج الزراعي من خلال: (1) تقديم المساعدة التقنية والمالية؛ (2) الإرشاد والتدريب؛ (3) خدمات التسويق. ومنذ عهد قريب قامت وزارة الزراعة بتحديث هذه الاستراتيجية وصياغة خطة لتطوير القطاع.

31- فيما يخص الأساس الأول من أسس استراتيجية الوزارة، ألا وهو المنافسة، فقد قامت الحكومة من خلال مؤسسة متخصصة (وهي المجلس الوطني للمنافسة) وبدعم من عدد كبير من ذوي المصلحة (المنتجين وأصحاب المشاريع الاقتصادية وقطاع الأعمال ومعاهد البحوث والمؤسسات العامة). بصياغة خطة وطنية للمنافسة تشمل كل مكونات النظام. وتركز الخطة على تنمية التكتلات الاقتصادية وسلاسل القيمة باعتبارها طريقة لتقوية الصلات بالأسواق المحلية والقطرية وأسواق التصدير.

32- من أهم الشركاء الآخرين الذين سيقومون بتنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هناك جمعيات وروابط قطرية وإقليمية لصغار منتجي المحاصيل المكثفة وسلاسل القيمة المناصرة للفقراء (البن والموز العضوي والكاكاو)، والقطاع الخاص (الوكلاء التجاريون لمجموعة منتقاة من سلاسل القيمة، وجهات التمويل الدولية ذات التوجه الأخلاقي، والوسطاء الماليين الوطنيين) ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية التي تتمتع بمستويات عالية من المشاركة من قبل النساء والشباب.

### الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر الريفي

33- منذ إعادة انتخاب الرئيس Leonel Fernández ما فتئت الحكومة تنهض بعملية التشاور التي تقوم على المشاركة الجماعية من قبل جميع القطاعات من أجل وضع برنامج عمل للتنمية على المدى البعيد. وقد أدت هذه العملية التي تقودها وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية إلى صياغة استراتيجية التنمية الوطنية طويلة الأجل واستراتيجية التنمية الوطنية 2010-2030، وهي مرتبطة بخطة للاستثمار العام متعدد السنوات تسمى خطة الاستثمار العام غير المالية متعددة السنوات. وهدف الحكومة هو أن تضمن ما يلي: (1) وضع رؤية شاملة ومتماسكة من أجل التغلب على التجزؤ الحالي في الخطط والاستراتيجيات؛ (2) الموازنة مع الدخول المالية وعمليات الميزنة.

34- تشمل استراتيجية التنمية الوطنية على أربعة أسس استراتيجية (1) وجود دولة ذات مؤسسات تتمتع بالكفاءة والشفافية ووجود ديمقراطية مسؤولة تقوم على المشاركة الجماعية وتؤدي إلى التنمية والتعايش السلمي؛ (2) وجود مجتمع مترابط تتساوى فيه الفرص أمام الجميع وتخفف فيه مستويات الفقر وعدم المساواة؛ (3) وجود اقتصاد قوي يقوم على الابتكار واستدامة البيئة، ويولد النمو وفرص العمل، وقادر

على التنافس في الاقتصاد العالمي؛ (4) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف الكافي مع تغير المناخ.

35- يحتوي كل عنصر من عناصر الاستراتيجية على قائمة للأهداف العامة والأهداف المحددة. ويحتوي العنصر الثاني على الأهداف المحددة التالية: (1) نشر ثقافة المساواة بين الرجال والنساء؛ (2) زيادة رأس المال البشري والاجتماعي وتوفير الفرص الاقتصادية للفقراء؛ (3) النهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة الحدودية. ويشتمل العنصر الثالث على الأهداف المحددة التالية: (1) زيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة والاستدامة المالية والبيئية لسلاسل القيمة في المشاريع الزراعية من أجل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، مع الاستفادة من فرص التصدير وتوليد الدخل وفرص العمل لسكان الريف؛ (2) دعم المنافسة والتنوع واستدامة قطاع السياحة.<sup>8</sup>

36- تمت إحالة استراتيجية التنمية الوطنية 2010-2030، التي صدرت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2009، إلى مجلس النواب الوطني الدومينيكي من أجل إقرارها.

#### التنسيق والمواءمة

37- يشارك الصندوق على الصعيد الاستراتيجي في منتدى التنسيق بين الجهات المانحة للقطاع الريفي الزراعي، الذي أنشئ مؤخرا تحت قيادة الوكالات التي تشارك أكثر من غيرها في عمليات التنمية الريفية. وبضم هذا المنتدى منظمات متعددة الأطراف (الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة) ووكالات ثنائية (من إسبانيا وفرنسا وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية). ويهدف هذا المنتدى إلى ما يلي: (1) تحسين التنسيق فيما بين الوكالات؛ (2) صياغة موقف موحد من أجل إرساء حوار سياسات مع الحكومة بشأن السياسات الممكنة والإصلاحات المؤسسية في القطاع الريفي.

38- على الصعيد التشغيلي، يعمل الصندوق مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووزارة الزراعة من أجل تحويل الوحدة الإدارية التي تقوم حاليا بإدارة المرحلة الأولى من مشروع دعم الانتقال التنافسي للأغذية الزراعية الذي يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية إلى وحدة وطنية دائمة تدير الأموال التي تأتي من مختلف المصادر لمشاريع الزراعة والتنمية الريفية. وتشمل الفوائد التي يمكن جنيها من وحدة كهذه تحقيق الانسجام فيما بين النظم والإجراءات المعمول بها لدى مختلف الوكالات (تماشيا مع روح إعلان باريس بشأن فعالية المعونة)، مع الاستفادة من وجود فريق ذي تدريب عال وخبرة كبيرة من أجل ضمان توفر مستويات رفيعة من الكفاءة والشفافية. ونتيجة لذلك فإن أموال الصندوق وأموال مشروع دعم الانتقال التنافسي للأغذية الزراعية - المرحلة الثانية سيتم إدارتها من قبل هذه الوحدة.

<sup>8</sup> المصدر: استراتيجية التنمية الوطنية 2010-2030.



## ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

### ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء

- 39- منذ عام 1980 قدّم الصندوق ستة قروض إلى الجمهورية الدومينيكية بقيمة إجمالية تقارب 47 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وقد تمت في شهر أبريل/نيسان عام 2009 الموافقة على آخر عملية يجري تمويلها بقرض، وهي مشروع تنمية منظمات فقراء الريف الاقتصادية في المنطقة الحدودية. وتم التوقيع عليها في شهر يونيو/حزيران من نفس العام، وهي الآن معروضة على مجلس النواب بغية المصادقة عليها.
- 40- لا تتوفر بعد النتائج والتوصيات التي تمخضت عن عملية تقييم المشروع الذي استُكمل أخيراً، مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي، والذي أجراه مكتب التقييم بصورة مستقلة في نهاية عام 2009، وسوف يُؤخذ في الاعتبار بالكامل عند تنفيذ العمليات الجديدة. وقد كان مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي هذا واحداً فقط من البرامج التي تم تنفيذها خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق.

### باء - الدروس المستفادة

- 41- تُبرز الدروس العامة المستفادة من عمليات الصندوق السابقة أهمية ما يلي: (1) انتقاء المبادرات المحلية التي يمكن تمويلها عن طريق مشاريع الصندوق التي تقترحها المجموعات الاجتماعية ومجموعات المستفيدين، من أجل ضمان امتلاكهم للمبادرة وضمان استمرار العمل بعد إنتهاء مشروع الصندوق؛ (2) إشراك الجماعات المستفيدة كشركاء على قدم المساواة في عملية تحديد البنية التحتية وتصميمها وبنائها، وضمان مشاركتهم في متابعة ورصد جودة التصميم والتنفيذ؛ (3) القيام بدراسة وتحليل دقيقين للمؤسسات الموكّل إليها مسؤولية إدارة الخدمات المالية وغير المالية من أجل ضمان قيامها على نحو مهني بعملية الإدارة وضمان استمرار الخدمات للسكان المستهدفين؛ (4) ضمان التوازن في مشاركة المؤسسات بحيث تشارك مجموعة مختلطة من المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات المحلية التي يتم التعاقد معها من خلال آليات تنافسية، مع الاستفادة من الخبرة الكبيرة والمعرفة المحلية المتوفرة؛ (5) النهوض بمشاركة النساء وإتاحة الفرص على قدم المساواة للنساء الريفيات على جميع المستويات في أنشطة المشاريع وأنشطة التنظيم.
- 42- لا بد من توفر فهم واضح للنسيج الاجتماعي كشرط هام من شروط النجاح في التركيز على الجهود الهادفة إلى تقوية الجوانب التنظيمية والمؤسسية لمنظمات صغار المزارعين الفقراء. كما يتوجب توافر مستوى مناسب من رأس المال الاجتماعي من أجل تنمية عمل تلك المنظمات وتطويره بطريقة شفافة وديمقراطية، مع الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من وفورات الحجم ومع التقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمالات وقوع النزاعات.
- 43- إن بناء القدرات وتوفير الدعم المستمر ضرورتان حيويّتان لتحقيق تغيير مستدام في المواقف والتوجهات لدى صغار المزارعين الفقراء من أجل إقناعهم بأهمية الاستثمار في إقامة علاقة قوية

ومستقرة وطويلة الأجل مع الأسواق الهامة الحيوية، وبأن ذلك يُعتبر اختياراً أكثر استدامة من الاستراتيجيات قصيرة الأمد القائمة على البيع للوسطاء من أجل البقاء. ومما يلاحظ بوجه عام أنه حالما يبدأ عدد قليل من المزارعين (الذين يبادرون بالحركة قبل غيرهم) في جني عوائد مربحة حتى يحاول الآخرون اتباعهم بسرعة.

44- لقد ثبت أن تحديد سلاسل القيمة النشطة ذات التوجه نحو السوق وترتيبها من حيث الأولوية وتميمتها فيما يخص المنتجات المحلية (البن الجيد والموز العضوي) مطلب هام وضروري للتنمية الاقتصادية وتوليد الدخل. غير أن تحسين جودة المنتج والقيمة المضافة لمنظمات المستفيدين يستوجب توفير الدعم التقني المستمر من أجل الالتزام بمعايير الجودة التي يتطلبها السوق والمحافظة عليها. وكذلك فإن التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص (المنظمات غير الحكومية وشركات التصدير) يعتبر عاملاً رئيسياً ضرورياً لتعزيز واستدامة سلاسل القيمة التي تصل بين صغار المزارعين وبين الفرص التجارية وتبني قدراتهم على تلبية متطلبات السوق.

45- يجب تحقيق تنسيق كامل بين التمويل الزراعي وبين التسويق والإنتاج ضمن خطة عمل واضحة قابلة للاستمرار من أجل أن توفر للسكان المستهدفين فرصاً مستدامة للتمويل قصير الأجل (رأس المال العامل) والتمويل طويل الأجل (رأس المال الاستثماري)، ومن أجل بناء علاقة طويلة الأجل مع الوسطاء الماليين الرسميين وغير الرسميين. وينظر جزء كبير من القطاع المالي إلى زراعة الحيازات الصغيرة على أنها نشاط محفوف بالمخاطر الشديدة. ويتوجب لأي محاولة لصياغة استراتيجية لإدارة هذه المخاطر أو التخفيف منها أن تتم بطريقة شاملة تميز بوضوح بين مختلف أنواع المخاطر (مخاطر المناخ والأسعار، إلى آخره) وتبني أدوات فعالة للتصدي لهذه المخاطر. وإن تحويلات المنح النظرية التي تهدف إلى تمويل الأصول الإنتاجية الجماعية أو المنافع العامة يجب أن تستند إلى استراتيجية واضحة متجانسة تتسم بفاعلية التكلفة من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستدامة في استخدامها وأثرها بالنسبة للسكان المستهدفين.

## رابعا - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

### ألف - ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

46- يقوم الصندوق بتوطيد دوره كشريك استراتيجي لحكومة الجمهورية الدومينيكية مستفيداً من التعاون الذي جرى بينهما على مدى نحو ثلاثين سنة في مجالات تقع ضمن اختصاصاته وتتماشى مع إطاره الاستراتيجي (2007-2010). وتواجه الجمهورية الدومينيكية في الوقت الحاضر عدداً من التحديات والفرص. أولاً، توجد حاجة ماسة لتحسين المنافسة الاقتصادية استجابةً للاقتصاد العالمي الذي تزداد عولمته، واستجابةً على وجه الخصوص لاتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، وللاتفاق الوشيك مع الاتحاد الأوروبي. ثانياً، بعد أزمة ارتفاع أسعار الأغذية في عام 2008 تعهدت الحكومة بتعزيز الأمن الغذائي، ولا سيما لأكثر المجموعات السكانية ضعفاً. ثالثاً، ألحقت الأزمة الاقتصادية العالمية بالبلاد ضرراً بالغاً، ولا سيما بسبب انخفاض

الاستثمارات الاقتصادية الأجنبية والصادرات وتدفقات التحويلات المالية. وقد أدى ذلك إلى فقدان عدد كبير من الوظائف، ولا سيما في القطاع غير الرسمي والمناطق الحرة المعفاة من الضرائب؛ وأدى أيضا إلى زيادة معدلات البطالة بين النساء والشباب في الريف على وجه الخصوص. رابعا: استجابت الحكومة بلا إبطاء في أعقاب الزلزال الذي وقع في 12 يناير/كانون الثاني عام 2010 في هايتي عن طريق تيسير عمليات الإغاثة الطارئة القادمة عبر الحدود. وستكون الخطوة التالية هي تعزيز التعاون بين البلدين من أجل التصدي للشواغل الخاصة بالأمن الغذائي والعمالة وفرص الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الريفية على جانبي الحدود.

47- وفي هذا السياق فإن الأولويات الاستراتيجية للحكومة في المناطق التي يعمل فيها الصندوق هي على النحو التالي: (1) دعم التنوع وتحسين المنافسة من أجل تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق سواء كان ذلك على الصعيد القطري (الفنادق والمتاجر الكبيرة) أو على الصعيد الدولي (أسواق التصدير المتخصصة مثل التجارة العادلة أو المحاصيل العضوية)؛ (2) ضمان الأمن الغذائي في البلاد عن طريق تعزيز إنتاج الأغذية الأساسية وتعزيز القدرة الشرائية لأكثر الناس ضعفا؛ (3) توفير فرص العمل الريفي غير الزراعي، لا سيما للشباب من أجل توفير بدائل عن الهجرة من المناطق الريفية؛ (4) تقوية واستغلال الصلات بين قطاع السياحة وبين المناطق الريفية (لا سيما في الإقليم الشرقي)؛ (5) تعزيز التعاون مع هايتي من أجل المساهمة في التصدي للتحديات الهائلة التي نجمت عن الزلزال والمشاركة في جهود التنمية.

48- إن أهم ميزة نسبية للجمهورية الدومينيكية هي تركيزها المستمر على التنمية الريفية والزراعية واستهدافها لأفقر قطاعات الاقتصاد الزراعي على مدى الثلاثين سنة الماضية. والآن مع بروز الزراعة بشكل واضح على جدول الأعمال السياسي في أعقاب أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عام 2008، تتطلع الحكومة إلى الصندوق كشريك أساسي فيما يخص قطاع الزراعة الأسرية وقطاع الحيازات الصغيرة، وهو الذي يشكل الأغلبية الساحقة من المنتجين الزراعيين في البلاد. ونتيجة لذلك فقد عاود الصندوق اتصالاته بوزارة الزراعة باعتبارها نظيره الرئيسي في الحكومة فيما يخص العمليات، وكذلك فيما يخص حوار السياسات بشأن التنمية الريفية والزراعية.

49- يمثل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية خطوة هامة في توسيع نطاق خبرة الصندوق في البلاد. فهو من ناحية يهدف إلى تنمية الظروف التي تمكن صغار المزارعين والنساء والشباب من الاستفادة من الفرص التي توفرها الأسواق المتخصصة، سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو العالمي، وتحسين الاتساق في جودة المنتج وزيادة الكميات على أساس قابل للاستدامة، وكذلك ضمان الأمن الغذائي. ومن الناحية الأخرى، يستغل الصندوق المعرفة التي يستقيها من العمليات التي يمولها لخدمة حوار السياسات في مساعدة الحكومة بكونه مرجعية يُستفاد منها في صياغة استراتيجية أكثر تناسقا وتماسكا لخدمة قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف (راجع القسم هاء).

## باء - الأهداف الاستراتيجية

50- يمتد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج، الذي تم الاتفاق عليه مع الحكومة، على فترة خمسة أعوام. وضمن الهدف الشامل المتمثل في تمكين النساء والشباب الريفيين الفقراء في المناطق الريفية من الجمهورية الدومينيكية من تحسين دخولهم وتعزيز أمنهم الغذائي، هنالك ثلاثة أهداف استراتيجية هي:

51- **الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز قدرات صغار المزارعين المنظمين على الوصول إلى أسواق الأغذية الزراعية الحيوية من خلال شراكات شاملة ومجزية مع القطاع الخاص.** يستغل هذا الهدف الاستراتيجي الميزة النسبية لسلاسل القيمة المنتقاة المناصرة للفقراء أو للحيازات الصغيرة المكثفة فيما يخص الأسواق القطرية أو أسواق التصدير، ويركز على: (1) تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية للمجموعات المنتجة من صغار المزارعين؛ (2) تحديد الفرص المتاحة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وتعزيز ودعم الشراكات الشاملة والمجزية مع القطاع الخاص (الوكلاء في سلاسل القيمة)؛ (3) تعزيز القدرة على الوصول إلى تمويل المحاصيل من خلال استراتيجية شاملة تقوم على أساس تقاسم المخاطر مع القطاع المالي والقطاع الخاص (من خلال التأمين التجريبي على أساس مؤشرات الطقس، على سبيل المثال)، مع الاستفادة من مصادر التمويل الدولية (الجهات الإقراضية الأخلاقية) ومصادر التمويل الوطنية (بنك أديمي وبنك أدويم)<sup>9</sup>، وأن يكمل ذلك باستخدام المنح النظيرة بشكل إنتقائي. وسوف تقوم مشاريع الصندوق بإجراء تشخيص أولي يقوم على مشاركة جماعية، ثم تطبق استراتيجية مزدوجة: يتم تقديم الدعم الفوري لصغار المزارعين المنظمين تنظيمًا أفضل من غيرهم كي يبرموا اتفاقات رسمية مع القطاع الخاص، أما المزارعين الأقل تنظيمًا فسيحصلون أولاً على مساعدة لبناء قدراتهم وتعزيز مؤسساتهم.

52- **الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز قدرات صغار المزارعين على الوصول إلى التكنولوجيات واستخدام الممارسات التي تفوقها السوق والمتأقلمة مع تغير المناخ.** يعكس هذا الهدف الاستراتيجي اثنين من أكثر أولويات البلاد إلحاحاً: (1) إنتاج منتجات تلبي متطلبات السوق من جهة الجودة والحجم؛ (2) التقليل إلى أقصى حد ممكن من آثار المخاطر الطبيعية، ولا سيما على أضعف قطاعات أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف سوف تعمل مشاريع الصندوق على تحقيق ما يلي بالتوالي: (1) توفير الحوافز والدعم لصغار المزارعين من أجل تحقيق التنوع وتحديث نظم الإنتاج عن طريق اعتماد التكنولوجيات الجديدة ووسائل التكيف مع مخاطر تغير المناخ؛<sup>10</sup> (2) تحسين قدرات

<sup>9</sup> وافق المصرفان على التوقيع على "خطاب النوايا" ليؤكد على اهتمامهما بالمشاركة في مشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وهذا يمثل مكسباً للجميع. فمن ناحية، تسعى مشاريع الصندوق إلى تنظيم ودعم صغار المزارعين وأصحاب المشاريع الاقتصادية، ويقوم بتيسير مفاوضاتهم مع شركائهم التجاريين في القطاع الخاص، ويقلل من مخاطرتهم بصفتهم من عملاء المصارف المحتملين. ومن الناحية الأخرى، سوف يسند الصندوق إلى المصارف جزءاً من مهمة التقييم الفني لخطط الأعمال التجارية المقدمة إلى المستفيدين من المشروع.

<sup>10</sup> سيتم التصدي لمخاطر تغير المناخ عن طريق دعم التكيف وتخفيف الأثر معاً (إنعاش المناطق المتدهورة من خلال إعادة التحريج، واستنباط محاصيل مقاومة للجفاف، وتخزين مياه الأمطار، وضمان استخدام الأراضي وإدارتها على نحو مستدام، والترويج لزيادة استخدام خدمات الطقس الموجهة للزراعة مثل نظم الإنذار المبكر، وإعداد مواد تعليمية للمزارعين وحملات تدريبية للاستعداد للكوارث بما فيها تلك المستندة إلى الإدارة المجتمعية لمخاطر الكوارث، بالتنسيق مع مبادرات محلية وإقليمية أخرى (المعهد المجتمعي الكاريبي لتغير المناخ، والصليب الأحمر الكاريبي، ومشروع التخفيف من أثر الكوارث في الكاريبي).

صغار المزارعين على الوصول إلى المساعدة التقنية وخدمات الإرشاد والتكنولوجيا من خلال المؤسسات العامة، مثل وزارة الزراعة والمعهد الدومينيكي للبحوث الزراعية والحريرية أو مقدمي الخدمات من القطاع الخاص (بما في ذلك الهيئات التي توصي بها سلاسل القيمة) أو في بعض الحالات منظمات المزارعين القوية ذاتها.

53- **الهدف الاستراتيجي 3: زيادة رأس المال البشري والاجتماعي وتطوير المشاريع الاقتصادية الصغيرة غير الزراعية وفرص العمل لفقراء الريف لا سيما النساء والشباب في أكثر القطاعات الحيوية (السياحة على سبيل المثال).** في ضوء الإقرار بأن مستوى البطالة أعلى نسبياً بين الشباب والنساء في المناطق الريفية، وأن الهجرة من القرى إلى المدن تُعدّ أمراً مقلقاً بشكل كبير بالنسبة للحكومة، يركز الهدف الاستراتيجي هذا على: (1) توفير التدريب على مهارات محددة من أجل تعزيز ثقافة العمل والمبادرة بإنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة وتعزيز القدرات الإدارية البسيطة على مستوى الأفراد والمنظمات؛ (2) البحث عن فرص لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة المرتبطة بأنشطة الإنتاج المحلية الرئيسية وسلاسل القيمة المنتقاة (إنتاج السماد العضوي، على سبيل المثال)؛ (3) البحث عن طرق للترويج للسياحة البيئية والسياحة الثقافية في المناطق الريفية عن طريق تكرار المبادرات التجريبية الحالية وتوسيع نطاقها (على سبيل المثال الطرق المؤدية إلى مناطق البن والكاكاو) وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص (شركات السياحة)؛ (4) تعزيز الهوية الثقافية ومنح العلامات التجارية للمنتجات المحلية (مثل الموسيقى والأغذية والحرف اليدوية) وذكر بلد المنشأ على المنتجات المباعة.

### جيم - فرص الابتكار

54- يعتبر الابتكار ميزة تنافسية هامة يتمتع بها الصندوق في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل الجمهورية الدومينيكية. وتشتمل الاستراتيجية المقترحة على بعض الابتكارات الهامة: (1) النهوض بعملية تنمية اقتصادية تراعي التمايز بين الجنسين وتنسم بالشمول وتقوم على أنشطة الإنتاج التي يحركها السوق في شراكة مع القطاع الخاص؛ (2) استكشاف فرص توفير العمل وتوليد الدخل عن طريق الترويج للمناطق الريفية وجمالها الثقافي والطبيعي في الأوساط السياحية؛ (3) وضع استراتيجية شاملة للتمويل الريفي تقوم على الجمع بين القروض والمنح النظرية والآليات التجريبية لتقاسم المخاطر من أجل بناء الأصول الإنتاجية وأصول القيمة المضافة لمنظمات المستفيدين وكذلك تعزيز قدرتهم على الوصول بشكل مستدام لمصادر التمويل المحلية والقُطرية والدولية؛ (4) المساهمة في تعميق حوار السياسات بشأن كيفية تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة في القطاع الريفي من التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الصغير والمنفتح مثل اقتصاد الجمهورية الدومينيكية.

### دال - استراتيجية الأهداف

55- حسبما تم الاتفاق عليه مع السلطات الحكومية، سوف تستهدف المساعدة التي سيقدّمها الصندوق البلد بأسره. وتتماشى استراتيجية الأهداف المقترحة مع سياسة الأهداف في الصندوق، وسوف تشتمل على استخدام نهج الأهداف الثلاثة الملخصة في السياسة: (1) الأهداف الجغرافي؛ (2) الأهداف الذاتي؛ (3) الأهداف المباشر.

- (1) **الاستهداف الجغرافي.** إضافة إلى تغطية البرنامج للبلاد بأكملها، سيعطي أولوية للمناطق التي يتفشى فيها الفقر بشكل أكبر نسبياً، مثل المنطقة الحدودية الغربية المحاذية لهايتي، وكذلك بعض الأقاليم المنتقاة في الإقليم الوسطي والإقليم الشرقي.
- (2) **الاستهداف الذاتي.** سيكون المعيار الرئيسي لانتقاء سلاسل القيمة هو نسبة مَنْ يشاركون فيها حالياً أو قد يشاركون فيها على أساس مستدام من مجموعة المنتجين التي يستهدفها الصندوق. ويُقدَّر على سبيل المثال أن ما يزيد عن 90 في المائة من منتجي البن و70 في المائة من منتجي الكاكاو هم من أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الجبلية التي يتفشى فيها الفقر على أوسع نطاق في البلاد. وكذلك فإن الموز العضوي مرتبط بالمزارعين الفقراء الذين هم في الغالب من أصول هايتية ويعيشون في قرى فقيرة جدا تسمى باتيبس.
- (3) **الاستهداف المباشر.** سيكون للتدخلات التي يمولها الصندوق مجموعة من المعايير المحددة تتم صياغتها على أساس تحليل للفقر وعلى أساس عملية التشاور التي تتم أثناء التصميم. وسوف يولى اهتمام خاص للنساء الريفيات والشباب الريفيين ولجماعات معينة ضعيفة مثل المهاجرين من هايتي الذين يمثلون الأغلبية العظمى من العمال الزراعيين المأجورين في البلاد.

## هاء - الصلات السياسية

- 56- سعى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق إلى إشراك السلطات الحكومية في وضع إطار مؤسسي للحد من الفقر من أجل التغلب على تجزؤ المبادرات ومن أجل تحسين الاستهداف ومن أجل ضمان استمرارية المؤسسات والمشاريع والبرامج. وهذه القضايا ما زالت مطروحة في الوقت الراهن على الرغم من عدم إحراز تقدم خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق، وذلك يعود في المقام الأول إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية.
- 57- بالرغم من ذلك يعتمد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية نهجاً أكثر شمولاً تم تلخيصه في الأهداف السياسية/المؤسسية الثلاثة التالية: (1) تحديد أفضل الممارسات التي تساهم في تنمية واختيار النهج الابتكارية الجديدة وتوسيع نطاق الفعّال منها؛ (2) التعاون مع وكالات دولية أخرى (الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي) من أجل توفير دعم مشترك لوزارة الزراعة في تنفيذ استراتيجية التنمية القطرية للقطاع الريفي ولقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (3) دعم المكتب القومي للإحصاء في الحصول على بيانات محددة ودقيقة بشأن القطاع الريفي وقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة (المجموعة المستهدفة من قبل الصندوق) كأداة لتحديد خط القاعدة وكأداة للرصد (انظر الذيل 3، إطار إدارة النتائج لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية).
- 58- في حين أن الهدف المؤسسي والسياساتي الأول سيبنى أساساً على النتائج التي تحققت على الأرض والمشاريع التي يمولها الصندوق، سيتم السعي لتحقيق الهدفين الثاني والثالث من خلال الاستخدام الانتقائي لمنحيتين قطريتين صغيرتين، الأولى تمّ تقديمها بالفعل إلى وزارة الزراعة، والثانية لا زالت

قيد الدراسة في المكتب القومي للإحصاء. وفي كلتا الحالتين فإن منحتي الصندوق سوف تكملان مجهودا يُبذل على نطاق أكبر بكثير تموُّله وكالات دولية أخرى كما تموُّله الحكومة ذاتها.

## خامسا - إدارة البرنامج

### ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

59- سوف يشمل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج الفترة 2010-2014. ومن خلال المنحة القطرية الصغيرة التي تم تقديمها إلى المكتب القومي للإحصاء، سوف يتم تطوير قاعدة بيانات خط الأساس بشأن المجموعة التي يستهدفها الصندوق، وسوف يتم صياغة إطار النتائج المستهدفة بعد الموافقة على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مباشرة. وسوف يتم تقييم التقدم في تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على أساس سنوي من أجل استعراض ومراجعة أثر المشروعات والبرامج على البلاد. وسوف تُستخدم دراسات استقصائية للعملاء من أجل قياس أثر الأهداف الاستراتيجية. وخلال منتصف مدة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، أي بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في عام 2012، سوف تتم مراجعة إطار نتائج البرنامج وتعديله، إن اقتضى الأمر، من أجل مراعاة أولويات الحكومة الجديدة

### باء - إدارة البرنامج القطري

60- سيدير برنامج الصندوق في الجمهورية الدومينيكية مدير البرنامج القطري ومقره روما وذلك بالاتصال الوثيق والمستمع مع فريق إدارة البرنامج القطري الذي سوف يضم مدراء مشاريع الصندوق ومسؤولين من وزارة الزراعة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة المنتقنين. وسوف يخضع البرنامج بوجه عام وكذلك مشاريع محددة إلى إشراف الصندوق المباشر وفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق الخاصة بالإشراف المباشر التي أُقرت في عام 2008. وبعد الكارثة التي وقعت في هايتي فإن البرنامج القطري للصندوق بشأن جزيرة هسبانيولا سوف يُدار بطريقة متكاملة سعياً لتحقيق التآزر والتضامن وتعزيز التعاون بين البلدين.

61- **الرصد والتقييم.** يولي تنفيذ البرنامج القطري الشامل اهتماما أكبر لمسألة الرصد. وسوف يتم رصد القدرات المؤسسية للوكالة المنفذة من أجل ضمان حسن أدائها. وسوف تُصاغ مؤشرات عن طريق تحليل التفاوتات في الأصول الملموسة وغير الملموسة للفقراء. وسيساهم الصندوق في تعزيز قدرة الوكالة المنفذة (وزارة الزراعة) ووحدات إدارة المشروع وشركائهم في التنفيذ على القيام بالرصد والتقييم.

62- **الإدارة المالية والتوريد.** كانت قدرات الإدارة المالية لوزارة الزراعة تميل للضعف عندما كانت تقوم بدور الوكالة المنفذة لمشروعين للصندوق أثناء الثمانينات والتسعينات. وعلاوة على ذلك تظهر الخبرة التي اكتسبت من مشروع دعم الانتقال التنافسي للأغذية الزراعية الذي يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بأن النظم والإجراءات الوطنية للتوريد أحيانا ما تكون معقدة وتستغرق وقتا طويلا جدا. وكان ذلك يمثل مشكلة مستعصية لمشروع دعم الانتقال التنافسي للأغذية الزراعية، حتى بعد تقليل حجم العقود

وعدها. ويُمكن أن تشكل هذه النظم عائقا كبيرا للمشاريع التي يقودها الطلب وتتسم باشمالها على عدد كبير من العقود الصغيرة. ولهذا السبب فإن عملية إنشاء وحدة الإدارة الوطنية المذكورة في الفقرة 38 سوف تشمل قيام الصندوق بالتعاقد على إجراء دراسة متخصصة لتحليل النظام الوطني للتوريد والإجراءات ذات الصلة. والهدف من ذلك هو تقديم اقتراح إلى وزارة الزراعة من شأنه، إن قُبِل، أن يوفر للوحدة المقترحة مجموعة جديدة من الإجراءات المبسطة لكي تقوم بعمليات التوريد ونقل إلى حد كبير الوقت المطلوب لتنفيذ الإجراءات اللازمة للعقد، دون أن يتضارب ذلك مع المبادئ الأساسية لعمليات التوريد ومع الممارسات المثلى.

## جيم - الشراكات

63- يُعتبر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي أكبر الوكالات المتعددة الأطراف، وتُعتبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي الوكالات الثنائية الرئيسية التي تعمل في البلاد. وقد انضم الصندوق منذ فترة قصيرة إلى مجموعة الجهات المانحة التي تعمل في مجال التنمية الريفية والزراعية بهدف المساهمة في تنسيق تدخلات الجهات المانحة وتقاسم المعرفة لكي يصبح نظيرا للحكومة في حوار السياسات وإصلاح المؤسسات في هذا القطاع. وفي هذا السياق، فإن الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي بدأت تبرز كشريكٍ استراتيجي رئيسي للصندوق في دعم وزارة الزراعة وفي وضع استراتيجياتٍ لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة.

64- شارك الصندوق في الماضي مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل أحد المشاريع. أما اليوم وكما ورد في الفقرة 38، فإن الشريك الرئيسي في العمل في قطاع الزراعة هو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو الذي يقوم حاليا بإعداد المرحلة الثانية لمشروع دعم الانتقال التنافسي للأغذية الزراعية. والوكالتان ملتزمتان بدعم اقتراح وزارة الزراعة بإنشاء وحدة وطنية لإدارة المشاريع الزراعية عن طريق زيادة حجم الوحدة التابعة للمرحلة الأولى من مشروع دعم الانتقال التنافسي للأغذية الزراعية.

65- يوجد كذلك تنسيق جيد مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على وجه الخصوص في مشروعها الخاص بتعزيز التنوع الاقتصادي الريفي - وقد روعيت الدروس المستفادة من دعم القدرة على الوصول إلى الأسواق من خلال التكتلات ومن خلال تنمية سلاسل القيمة في تصميم المشروعين الأخيرين اللذين يمولهما الصندوق عن طريق القروض.

66- يعتمد النهج الاستراتيجي للصندوق بالجمهورية الدومينيكية بصفة متزايدة على إشراك القطاع الخاص كشريكٍ رئيسي على مختلف الأصعدة. ومن بين بعض السمات التشغيلية لهذا النهج ما يلي: (1) الحصول على الخدمات الريفية التي يقودها الطلب من الجهات التي تشارك في عملية التنمية المحلية؛ (2) التركيز على التكتلات الاقتصادية وسلاسل القيمة وتعزيز الصلات بالأسواق المحلية والقطرية وأسواق التصدير؛ (3) ابتكار آليات لإدارة المخاطر المالية والتمويل بالشراكة مع القطاع المالي وجهات الإقراض الاجتماعي الدولية.



67- أخيراً أقام مشروع الصندوق السابق علاقة شراكة جيدة مع رابطة الوحدة والتعاون من أجل التنمية الشعبية ومنظمة الرؤية الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية والقُطرية التي تعمل في البلاد منذ سنوات عديدة وتتمتع بمعرفة محلية جيدة وخبرة محددة كمقدّم للخدمات في مجالات منتقاة.<sup>11</sup>

## دال - الاتصالات وإدارة المعرفة

68- تمثل إدارة المعرفة أفضل أداة تمكّن الصندوق من اتخاذ مكانه المناسب في حوار السياسات شريطة أن يكون قادراً على استخلاص الدروس المستفادة من عملياته، على أن يعمّم هذه المعرفة بشكل فعّال. وعلى صعيد البرامج القُطرية للصندوق فإن إدارة المعرفة ستشكّل جزءاً لا يتجزأ من نظم الرصد والتقييم لكل مشروع من مشاريع الصندوق وجانباً هاماً من جوانب عمليات الاستعراض السنوية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطرية. وإضافة إلى ذلك، سوف يتم إنشاء شبكات لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تقاسم المعرفة على الصعيد القُطري مع الجهات المانحة والبرامج الأخرى ومن أجل الاتفاق على الممارسات الجيدة التي يتعين توسيع نطاق العمل بها. وأخيراً فإن تبادل الزيارات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب سوف يتم تعزيزه مع بلدان أخرى في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي مع الاستفادة من البرامج كبرنامج "التدريب على طرق التعلم" الذي يروج له البرنامج الإقليمي السابق للتدريب في مجال التنمية الريفية بقرض من شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسوف يتم على وجه الخصوص تنظيم فعاليات لتقاسم المعرفة بشكل منتظم بين العاملين في المشاريع والمستفيدين وأصحاب المصلحة في المشاريع التي يشارك الصندوق في تمويلها في هايتي والجمهورية الدومينيكية.

69- سوف تصبح الاتصالات جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية المعرفة. وإذا ما تم استثناء البرنامج الإقليمي السابق للتدريب في مجال التنمية الريفية بشكل جزئي، فإن عمليات الصندوق الماضية قد افتقرت بوجه عام إلى الدعاية والترويج وكانت مجهولة في بعض الحالات رغم ما أثمرته من نتائج جيدة في الميدان. ومن أجل الاستفادة من هذه الخبرة، فإن الهيكل التنظيمي لمشاريع الصندوق قد تم تصميمه على نحو يضمن وجود المدير القُطري لمشروع الصندوق في العاصمة مع وجود مكاتب تشغيل لامركزية في المناطق التي تُنفذ فيها المشاريع. وسوف يقوم كل مشروع من مشاريع الصندوق بتنفيذ استراتيجية اتصالات واضحة صُممت خصيصاً لتناسب مع كل نوع على حدة من أنواع المستخدمين، وسوف يتم كذلك نشر الرسائل الأساسية من البرنامج القُطري للصندوق على الصعيد الوطني.

## هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

70- يستند التمويل الذي يوفره الصندوق لفترة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القُطرية المستند إلى النتائج إلى المخصصات السنوية المحددة في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفيما يتعلق بمخصصات الجمهورية الدومينيكية على مدى دورة السنوات الثلاث لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 2010-2012، فإنها تقوم على أساس عملية التجديد الثامن للموارد. وسوف يُستخدم هذا المبلغ

<sup>11</sup> تمكن الصندوق في العام الماضي باستخدام أموال تكملية إيطالية من استئجار منظمة إيطالية غير حكومية UCODEP لإعداد دراسة تحضيرية عن المجموعة المستهدفة المحتملة لتستخدم كأحد المدخلات عند تصميم المشروع الريفي للإقليم الغربي الذي أقره المجلس التنفيذي في شهر أبريل/نيسان عام 2009.

لتمويل مشروع ثانٍ بقرض ينفذ في الأقاليم الوسطى والشرقية، وسيُعرض على المجلس التنفيذي خلال دورته في شهر أبريل/نيسان عام 2010، وكذلك منحتان قطريتان صغيرتان.

71- كما يتضح من الجدول 2 أدناه، فإن تقييم أداء القطاع الريفي في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء يُظهر ثلاثة مجالات تَقَلَّ نتائجها عن المتوسط العام بكثير، ألا وهي: الحصول على الأراضي والحصول على المياه لأغراض الزراعة، والمساءلة، والشفافية والفساد. ويهدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي إلى التصدي لهذه الأمور الحيوية بالإجراءات التالية على التوالي: (1) العمل في شراكة مع التحالف الدولي المعني بالأراضي من أجل اعتماد حلٍّ ينطلق من القاعدة فيما يخص قضية الحصول على الأراضي؛ (2) تقوية جمعيات مستخدمي المياه المسؤولة عن إدارة المياه على الصعيد المحلي؛ (3) وضع ضوابط صارمة بشأن إدارة الأموال من خلال شبكة الإدارة الوطنية الجديدة (راجع الفقرة 38).

## الجدول 2

### حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للنسبة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (الدرجات الأولية)

		السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
		المؤشرات
<b>درجات القطاع الريفي</b>		
4.13	السياسات والإطار القانوني للمظمات الريفية	ألف (1)
4.25	الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	ألف (2)
3.88	الوصول إلى الأراضي	باء (1)
3.88	الوصول إلى المياه لاستخدامها في الزراعة	باء (2)
4.00	الوصول إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد	باء (3)
4.50	ظروف التمكين من أجل تطوير الخدمات المالية الريفية	جيم (1)
4.00	مناخ الاستثمار في الأعمال التجارية الريفية	جيم (2)
4.67	الوصول إلى المدخلات الزراعية وأسواق المنتجات الزراعية	جيم (3)
5.00	الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية	دال (1)
4.17	ممثلات النساء	دال (2)
4.13	تخصيص وإدارة الموارد العامة من أجل التنمية الريفية	هاء (1)
3.88	المساءلة، والشفافية والفساد في المناطق الريفية	هاء (2)
<b>متوسط نقاط القيمة الشاملة</b>		
4.20	درجة المشاريع المعرضة للأخطار الدرجات القطرية	
<b>المخصصات السنوية (بالدولار الأمريكي)</b>		

## العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

النسبة المئوية لتغيّر مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن السيناريو الأساسي	درجة تقييم أداء القطاع الريفي (0.3 -/+)	تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (1 -/+)	سيناريو التمويل
23-%	3.90	5	الحالة الأدنى الافتراضية
0%	4.20	6	الحالة الأساسية
7%	4.50	6	الحالة الأعلى الافتراضية

## واو - المخاطر وإدارة المخاطر

72- في ضوء خبرة الصندوق السابقة في البلاد، توجد مخاطر مرتبطة بكل هدف من الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وفيما يلي عرض للمخاطر الرئيسية من زاوية درجة الاحتمال وكذلك الأثر على البرنامج القطري للصندوق.

- **خرق العقد المبرم مع القطاع الخاص (المشترون والتجار والوسطاء) والمجموعة التي يستهدفها الصندوق (صغار المزارعين والنساء والشباب أصحاب المشاريع الصغرى).** وسوف ينفذ الصندوق استراتيجية للحد من هذا الخطر تقوم على العمل من أجل توعية جميع الأطراف بشأن أهمية التكافل واحترام الأسعار التي يتم الاتفاق عليها بالتفاوض. إضافة إلى ذلك سوف يسعى الصندوق إلى تعزيز استخدام مذكرات التفاهم التي تلخص بنود العقود وآليات تسوية النزاعات؛
- **تهميش الفقراء واستحواد الأغنياء:** من المحتمل أن تهمش مجموعات السكان غير المنظمين تنظيمًا جيدًا والسكان الذين يعانون من فقر مدقع من جراء عملية التنمية الاقتصادية التي يقودها القطاع الخاص ويحركها السوق بدون ضوابط. ومن أجل الحد من هذا الخطر، فإن مشاريع الصندوق سوف تركز بشكل قوي على بناء قدرات الفقراء المدقعين والفقراء ومنظماتهم وكذلك أصحاب المصلحة المحليين (على سبيل المثال، السلطات العامة المحلية والإقليمية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني) من أجل تصميم مشاريع التنمية المناصرة للفقراء وتنفيذها ورصدها ومراجعتها وضمان ملكيتها واستمراريتها؛
- **الالتزام السياسي:** يتمثل الخطر الرئيسي في ألا يبقى جدول أعمال الحكومة فيما يخص التنمية الريفية والزراعية على نفس درجة الأولوية الحالية، وذلك بسبب التغيّر في العاملين في الهيئات الحكومية الرئيسية النظيرة للصندوق أو بسبب تغيّر الحكومة (من المزمع إجراء الانتخابات الرئاسية في ربيع عام 2012). ومن أجل الحد من هذا الخطر، فإن الصندوق سيقوم، بدعم من الجهات المانحة الأخرى، بإعادة إطلاق حوار السياسات الذي يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلون عن المجموعة المستهدفة؛

- وجود إجراءات معقدة تؤثر على تدفق أموال المشروع وعلى الإدارة المالية: لقد عانى مشروع صغار المزارعين في الإقليم الجنوبي الغربي من تأخيرات في تحويل القرض والموارد المالية النظيرة التي توفرها الحكومة للمشروع. وقد أدى هذا الوضع إلى تأخيرات لا داعي لها في تنفيذ أنشطة المشروع. ولهذا سوف تُعتمد إجراءات جديدة منقحة عند إنشاء الوحدة الإدارية الوطنية بالاتفاق مع وزارة الزراعة تسمح بتدفق الأموال على نحو أكثر يسرا وإتمام عملية التوريد بطريقة أكثر سلاسة؛
- **حيازة الأراضي:** تعتبر حيازة الأراضي عاملا حيويا في تنمية المشاريع الزراعية. حيث أن عدم اليقين فيما يخص حيازة الأراضي يمكن أن يثبِّط الاستثمار طويل الأجل الذي يتسم بالإنتاجية ومراعاة القضايا البيئية، وكذلك يقيد قدرة المزارعين على الحصول على القروض. ومن أجل الحد من هذا الخطر سيعمل الصندوق مع التحالف الدولي المعني بالأراضي من أجل الاتفاق على حلول تنطلق من القاعدة يتم عرضها واقتراحها على الحكومة كجزء من حوار السياسات الذي سيجريه الصندوق مع الحكومة.
- **التقلبات في أسعار السوق والمخاطر ذات الصلة بالإنتاج الزراعي:** من المأمول الحد من هذا الخطر عن طريق الإجراء التالي: بناء قدرات صغار المزارعين في مجال المعلومات عن السوق لتمكينهم من رصد توجهات السوق واتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب من أجل تكيف استراتيجياتهم التسويقية وتنويع المشتريين؛
- **الكوارث الطبيعية:** تتعرض الجمهورية الدومينيكية، نظرا لموقعها الجغرافي في وسط البحر الكاريبي، لمخاطر طبيعية يبدو أن تكرار حدوثها قد ازداد في السنوات الأخيرة. ومن بين إجراءات التخفيف من هذا الخطر اعتماد سبل ابتكارية لإدارة المخاطر (مثل التأمين على المحاصيل). وسيتم تجريب هذه الإجراءات من أجل الحد من تعرض المجموعة التي يستهدفها الصندوق لمخاطر الصدمات الخارجية.

## Proceso de consulta del COSOP

1. La formulación del COSOP se ha llevado a cabo en paralelo a la preparación del Proyecto de Desarrollo Económico Rural para el Centro y Este que será presentado a la Junta Ejecutiva de abril 2010. El proceso se ha desarrollado con un alto nivel de participación de los principales actores involucrados en las políticas y programas de reducción de pobreza y desarrollo rural del país a todos los niveles: las comunidades pobres rurales, las organizaciones de pequeños productores, las instituciones gubernamentales, el sector privado, las organizaciones de la sociedad civil y otros organismos de cooperación al desarrollo.

2. La formulación del COSOP se ha desarrollado bajo la responsabilidad del Gerente de Programas para la República Dominicana del FIDA, en estrecha consulta con sus contrapartes en el Gobierno dominicano, sobre todo el Ministerio de Agricultura, el Ministerio de Hacienda y el Ministerio de Economía, Planificación y Desarrollo. El trabajo de formulación de los documentos preparatorios del COSOP se llevó a cabo con el apoyo de consultores nacionales e internacionales mientras que el informe principal del COSOP ha sido escrito por el mismo Gerente de Programas del FIDA.

3. El proceso de formulación del COSOP ha tenido una duración aproximada de 11 meses, de conformidad con el siguiente cronograma:

### Cronograma de formulación del COSOP

Paso	Actividad	Mes
1	Planificación del proceso de preparación del COSOP	Marzo 2009
2	Recopilación de información secundaria y estudios preparatorios	Abril 2009
3	Misión de formulación del COSOP	Mayo-Junio 2009
4	Preparación del informe borrador del COSOP	Julio-Septiembre 2009
5	Reunión de discusión y validación en país con el Gobierno y otros actores relevantes	Octubre 2009
6	Revisión de calidad del informe borrador del COSOP por parte del FIDA	Noviembre 2009
7	Preparación del informe final	Enero- Febrero 2010
8	Presentación a la Junta Ejecutiva del FIDA	Abril 2010

### Paso 2: Recopilación de información secundaria y estudios preparatorios

4. Debido a limitaciones en tiempo y recursos en la medida de lo posible el COSOP se ha basado en la información secundaria ya existente, que es amplia y de muy buena calidad, en la República Dominicana. Adicionalmente, se contrataron estudios específicos para profundizar el análisis sobre temas claves para el programa país del FIDA: (i) caracterización de la población pobre en el medio rural y de sus necesidades, incluyendo las mujeres, los jóvenes y los grupos más vulnerables; (ii) mapeo de oportunidades y desafíos para el desarrollo económico del sector agropecuario y rural y su papel en la economía dominicana en el contexto de la actual crisis mundial y de los acuerdos de apertura comercial (DR-CAFTA); (iii) análisis del rol y capacidad institucional de los diferentes actores, del sector público y privado, que operan en el medio rural y en el sector agropecuario y nivel de eficacia en ejecutar políticas y programas de reducción de la pobreza en el medio rural.

### **Paso 3: Misión de formulación del COSOP**

5. La misión inicial de formulación del COSOP se llevó a cabo entre mayo y junio del 2009 con el propósito de confirmar el nicho estratégico del FIDA en la República Dominicana y un marco de resultados e inversiones para los sucesivos cinco años.

6. Para tal efecto se llevó a cabo un proceso de consulta amplio y participativo de los principales actores involucrados en procesos de desarrollo y reducción de la pobreza en el medio rural: Gobierno central y gobiernos locales, sociedad civil organizada, sector privado, comunidades rurales y organizaciones de productores y otros organismos de cooperación al desarrollo.

#### I. Sector publico

- Secretaria de Estado de Agricultura (SEA)
- Instituto Agrario Dominicano (IAD)
- Secretaria de Estado de Hacienda (Dirección General de Crédito Publico)
- Secretaria de Estado de Economía, Planificación y Desarrollo (SEEPYD).
- Subsecretaria de Planificación y Desarrollo-SEEPYD
- Subsecretaria de Cooperación Internacional - SEEPYD
- Secretaria de Estado de Medio Ambiente
- Secretaria de Estado de Turismo
- Banco de Desarrollo Agrícola de la República Dominicana
- Consejo Nacional de Competitividad (CNC)
- IDIAF
- CEDAF
- Comisión agropecuaria del Congreso Nacional

#### II. Sector privado

- Junta Agroempresarial Dominicana (JAD)
- Consejo Nacional de la Empresa Privada (CONEP)
- Asociación de Jóvenes Empresarios

#### III. Agencias internacionales

- Agencias de Naciones Unidas (PNUD, FAO, PMA, UNICEF)
- Banco Mundial
- Banco Inter-Americano de Desarrollo (BID)
- Comisión Europea
- Agencias Bilaterales (España, EEUU, Italia)

#### IV. ONG

- OXFAM Intermon
- Visión Mundial
- Sur Futuro
- Junta Agroempresarial Dominicana
- Confederacion Nacional de Mujeres Campesinas
- Mujeres en Desarrollo

V. Comunidades rurales: In Monte Plata la comunidad de El Deán, El Deán II y San Vicente. En El Seybo la comunidad de Pedro Sánchez y Pedro Sánchez II. En San José de Ocoa la comunidad de La Cienaga. La misión estuvo visitando el Centro de Capacitación (CECARA) del IAD, la Junta de Regantes y la Asociación de Parceleros "Padre Calero" en La Vega y participó en el lanzamiento del proyecto de Desarrollo Territorial Rural (DTR) del IAD en Nagua.

VI. Organizaciones de segundo o tercer nivel de productores: FEDECARES (café), CONACADO (cacao), BANELINO (banano orgánico).

#### **Pasos 4 - 5: Preparación del informe borrador del COSOP y validación en el país**

7. Después de la misión de mayo, la consulta ha sido completada durante el proceso de formulación del nuevo proyecto para las provincias del Centro y Este que se llevó a cabo durante el mes de julio 2009. Sucesivamente el Gerente de Programas del FIDA se encargó de preparar un primer borrador del informe de COSOP.

8. En octubre 2009, el primer borrador de la estrategia país del FIDA en la República Dominicana (COSOP) fue presentado y discutido con un amplio conjunto de actores, empezando por las tres instituciones de contraparte en el gobierno, es decir SEA, SEEPYD y SEH, continuando con las otras agencias internacionales que pertenecen a la mesa rural del grupo Interagencial (entre otras AECID, BID, IICA, USAID) y terminando con un taller con representantes de la sociedad civil (MUDE, Fundación Pro Desarrollo y PRORENARE ), del sector público (Consejo Nacional de Competitividad, Oficina Nacional de Estadística y de la SEA ), del sector privado (Junta Agroempresarial Dominicana) y financiero (Banco ADEMI), de la población meta (FEDECARES) y del proyecto PATCA.

9. El resultado de la consulta fue altamente positivo. Por un lado la estrategia fue valorada por todos los actores como adecuada al actual contexto del país, alineada a las prioridades del gobierno y a las necesidades de la población meta. Por otro lado hubo un general reconocimiento al FIDA por la manera participativa de llevar a cabo el proceso, a través de una amplia consulta y concertación con los actores a todos los niveles.

#### **Paso 6: Revisión de calidad del informe borrador del COSOP por parte del FIDA**

10. Después haber pasado por un proceso de Peer Review, el borrador de COSOP fue presentado ante un OSC del FIDA el 5 de noviembre 2009, que lo aprobó y autorizó su finalización.

#### **Pasos 7 - 8: Preparación del informe final y aprobación por parte de la JE de FIDA**

11. Después una misión final de validación en el país (enero 2010), el borrador de COSOP ha sido finalizado, incorporando las recomendaciones del OSC, y sometido al proceso de aprobación final, para su presentación ante la Junta Ejecutiva del FIDA de abril del 2010.

## Country economic background Dominican Republic

<b>Land area (km2 thousand) 2006 1/</b>	48	<b>GNI per capita (USD) 2006 1/</b>	910
<b>Total population (million) 2006 1/</b>	9.61	<b>GDP per capita growth (annual %) 2006 1/</b>	9
<b>Population density (people per km2) 2006 1/</b>	199	<b>Inflation, consumer prices (annual %) 2006 1/</b>	8
<b>Local currency</b> Dominican Peso (DOP)		<b>Exchange rate: USD 1 = DOP ***ADD RATE***</b>	
<b>Social Indicators</b>		<b>Economic Indicators</b>	
Population (average annual population growth rate) 2000-2006 1/	1.6	GDP (USD million) 2006 1/	1 846
Crude birth rate (per thousand people) 2006 1/	24	GDP growth (annual %) 1/	
Crude death rate (per thousand people) 2006 1/	6	2000	8.1
Infant mortality rate (per thousand live births) 2006 1/	25	2006	10.7
Life expectancy at birth (years) 2006 1/	72		
Number of rural poor (million) (estimate) 1/	n/a	Sectoral distribution of GDP 2006 1/	
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% agriculture	12
Total labour force (million) 2006 1/	4.11	% industry	26
Female labour force as % of total 2006 1/	36	% manufacturing	14
		% services	62
		Consumption 2006 1/	
		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	7
		Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	80
		Gross domestic savings (as % of GDP)	14
		<b>Balance of Payments (USD million)</b>	
		Merchandise exports 2006 1/	6 440
		Merchandise imports 2006 1/	1 190
			-4
		Balance of merchandise trade	750
		Current account balances (USD million)	
		before official transfers 2006 1/	4 031
		after official transfers 2006 1/	-786
		Foreign direct investment, net 2006 1/	1 183
		<b>Government Finance</b>	
		Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2006 1/	-1
		Total expenditure (% of GDP) 2006 1/	n/a
		Total external debt (USD million) 2006 1/	8 905
		Present value of debt (as % of GNI) 2006 1/	35
		Total debt service (% of GNI) 2006 1/	4
		Lending interest rate (%) 2006 1/	19
		Deposit interest rate (%) 2006 1/	10
<b>Education</b>			
School enrolment, primary (% gross) 2006 1/	98		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2006 1/	n/a		
<b>Nutrition</b>			
Daily calorie supply per capita	n/a		
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2006 2/	9		
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2006 2/	5		
<b>Health</b>			
Health expenditure, total (as % of GDP) 2006 1/	5 a/		
Physicians (per thousand people)	n/a		
Population using improved water sources (%) 2004 2/	95		
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a		
Population using adequate sanitation facilities (%) 2004 2/	78		
<b>Agriculture and Food</b>			
Food imports (% of merchandise imports) 2006 1/	n/a		
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2006 1/	n/a		
Food production index (1999-01=100) 2006 1/	127		
Cereal yield (kg per ha) 2006 1/	4 343		
<b>Land Use</b>			
Arable land as % of land area 2006 1/	17 a/		
Forest area as % of total land area 2006 1/	28 a/		
Irrigated land as % of cropland 2006 1/	n/a		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2008

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2007/2008



## COSOP results management framework

Country Alignment	Key Results			Institutional/Policy Objectives
	Strategic Objectives	Outcome Indicators	Milestone Indicators	
<p><b>Thrust 2: “A cohesive society with equal level of opportunities and low levels of poverty and inequality”</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>strengthen a culture of equality between men and women;</li> <li>increase human and social capital as well economic opportunities for poor population;</li> <li>promote the sustainable development of the border region</li> </ul> <p><b>Thrust 3: “An articulated, innovative and environmentally sustainable economy that generates growth and employment and is competitive in the global economy”</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>increase the productivity, competitiveness and financial sustainability of agribusiness value chains with the aim of contributing to food security, taking advantage of export opportunities and generating income and employment for rural population</li> <li>support the competitiveness, diversification and sustainability of the tourism sector</li> </ul>	<p><b>SO1:</b> Expand organized small farmers access to dynamic agro food markets through inclusive and rewarding partnerships with the private sector (in IFAD projects area)</p>	<p>At least 10% of increase in volume of sales to domestic or export markets by supported small farmers</p> <p>20% reduction in the prevalence of child malnutrition in the IFAD target population</p>	<p>Inclusive and rewarding partnerships with the private sector are established:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>70% of supported small producers are able to enter into formal agreements with commercial partners after 3 years</li> <li>50% of business agreements between supported small producers and commercial partners still in place after three years</li> </ol>	<p>Good practices arising from IFAD projects contribute to developing and testing new innovative approaches and scaling up the effective ones</p> <p>A roadmap for operationalizing the National Development Strategy for the rural and smallholder sector led Ministry of Agriculture (SEA) to is developed with IFAD assistance and approved</p> <p>Updated and more precise data on the rural and smallholder sector is provided by The National Statistics Office (ONE) as a baseline and a monitoring tool</p>
	<p><b>SO2:</b> Improve small farmers' access to market-driven and climate change-adapted farming practices, and technology (in IFAD projects area)</p>	<p>At least 50% of supported small farmers reporting production or yields increase</p>	<p>Technical assistance is accessible to 100% of supported small farmers</p> <p>60% of supported small farmers that have adopted recommended practices after ...years</p> <p>70% of supported small producers meet market standards</p>	
	<p><b>SO3:</b> Increase human and social capital and develop off-farm small enterprise and employment opportunities of the rural poor, particularly women and young people in the most dynamic sectors (e.g. tourism) (in IFAD projects area)</p>	<p>At least 10% increase in rural households assets due to supported non-farm small entrepreneurial activities and employment among women and youth</p>	<p>100% of small entrepreneurs in IFAD project area have improved access to business development services</p> <p>70% of supported small entrepreneurs with improved access to financing</p> <p>50% of supported small enterprises still actively engaged with dynamic sectors operators after three years</p>	

Both Outcome and Milestone indicators will be broken down by gender.

Baselines will be defined and targets will be refined –with appropriate linkages to national monitoring systems- as follow up to COSOP approval, and on occasion of project design work and related support to the national statistics Office (ONE).

## Key file 1: Rural poverty and rural sector issues

Priority areas	Affected group	Major issues	Actions needed
Rural poverty and extreme poverty	Poor small scale; agricultural producers; Women headed households.	About 55% of the rural population live below the poverty line and 12% live under the extreme poverty line. Overall poverty percentage is 42%. Most rural poor are landless or own very small plots of agricultural land. Have low salaries and few income opportunities Low human and social capital as well as physical and financial. Poor water, electricity and sanitation services and limited productive services available. Lack of social rural infrastructure. A large proportion of income is derived from non-agricultural activities among poor. Strong young migration to urban areas and abroad, especially young people. Many areas in the project area have population decrements between inter census periods but some coastal zones show increments. High vulnerability to climatic phenomena	Improve rural education and health services. Expand programmes that aim at discovering business opportunities for on and off-farm activities. Improve functioning of rural markets and invest in rural infrastructure and production support services, including financing. Promote more business focused producers organisations. Implement productive and labour skills training, entrepreneurial training as well as improved leadership capacities. Identify new and innovative sources of rural income. Implement conditional cash and food transfer programs for the extremely poor.
No access to valuable markets, low productivity and insufficient product quality.	Poor agricultural producers and micro entrepreneurs; Women headed households.	Limited marketing capacities and little articulation to regional or national markets. Spot sales. Low human capital due to limited access to educational services. Minimal productive assets and low capacities. Weak economic organizations. Very limited access to technical or financial support services. 20% of farmers are women. 35% of households are headed by women. High vulnerability to climatic phenomena.	Improve market linkages. Implement technical and financial support services. Support marketing and export support services. Support inclusive value chains. Establish concrete alliances between producers and buyers, packing and export enterprises. Consider non-agricultural income generating activities including rural, eco and ethno tourism. Support initiatives organic and special products. Reduce market bottlenecks for competitiveness and improve value chain governance. Improvement of leadership capacities Strengthen producers' organization.
Environmental deterioration	Rural communities	Deforestation aimed at expanding the agricultural frontier. Slope farming of annual crops. Poor management of liquid and solid wastes in rural communities. High vulnerability to climatic phenomena.	Use of sustainable agricultural and non-agricultural environment friendly technologies. Incentives for not farming in high watershed sloped areas. Create environmental consciousness in rural communities and organizations.

## Key file 2: Organization capabilities matrix

ORGANIZATION	STRENGTHS	WEAKNESSES	OPPORTUNITIES	THREATS
Enablers				
Ministry of Agriculture (former Secretariat of State of Agriculture – SEA)	Coordination with different ministries. Qualified technical staff in the field. Collaboration with private sector and cooperation. Solution oriented approach Successful projects, e.g. PATCA.	Limited resources. Low staff motivation. Limited logistics (communication, transport). Poor services connected to limited resources, motivation and logistics. Weak link between research centers and technicians. System of extension services has almost collapsed. Very centralized organizational structure. Large number of sub-secretaries with unclear functions. Weak presence in rural areas.	Free trade agreement with Central America, United States and Europe requires strong SEA. Collaboration with the private sector and cooperation.	Politicization. Centralization. Funding.
Ministry of Economy, Planning and Development (former Secretariat of State) of Economy, Planning and Development – SEEPYD Sub-secretariat of Planning (formerly ONAPLAN)	Planning and budgeting.	In competition with the Secretaria de Hacienda, which seems to be more powerful.	Budgeting coordination with other public institutions.	Counterpart funding.
Ministry of the Environment and Natural Resources (former Secretariat of State of the Environment and Natural Resources – SEERN)	Law 64-00 (on environment and natural resources) incorporates the Rio '92 principles, resolves institutional competition through the creation of the Secretariat, defines the environmental orientation, focuses on relevant issues. Holistic view on natural resources. Collaboration with research centers.	Difficulties in implementing Law 64-00. Lack of financial resources.	Environmental issues are a transversal theme in Vision 2030.	Environmental consciousness is very limited (population and government). Little respect of the rules. Cooperation between agencies can still be improved.
Consejo Nacional de Competitividad (CNC)	Plan Nacional de Competitividad. Qualified staff. Modern vision. Private sector support. Strong support from the current government.	Limited financial resources. Very dependent on donors. No private sector investment.	Take advantage of market niches. Growing importance of clusters. Free trade agreements with Central America and United States.	Dominance of short term profit interests and programmes.
Instituto Agrario Dominicano (IAD)	Close relationship with the land reform producers Focus on small scale agriculture Seeking to organize producers in associations Wider scope on rural development Increased efforts towards capacity building	Weak technical services Very centralized organizational structure Lack of continuity due to political changes Expertise in agrarian reform, not rural development Very slow agrarian reform (very few with land titles) Large organizational atomization	Food security high on political agenda due to international food crisis Benefit from tourism Access to external and internal markets Likely institutional transformation of IAD	Land markets tend to exclude small producers No sectoral strategy Slow agrarian reform Not enough money for institutional transformation of IAD Weak producers' organizations Political support may change

ORGANIZATION	STRENGTHS	WEAKNESSES	OPPORTUNITIES	THREATS
		Very high number of dependents Offer-oriented approach Absence of evaluation mechanisms More than 90% of financial resources go to remunerations		
Banco Agricola	Main public credit provider in rural areas.	No focus on small scale farmer.	With secure markets producer is willing to invest more.	Smallholder can not pay back due to set backs (natural hazards, price volatility, etc.). Risk of politicization.
Private Financial Institutions	Some private Financial Institutions are gradually increasing their presence in rural finance for small farmers. They have their own resources that can be channelled to rural population.	The major weaknesses relate to poor (rural) micro finance technology for risk assessment and identifying good investment opportunities in the rural, particularly agricultural sector.	Two FIs (i.e. Banco ADEMI, Banco ADOPEM) have formally expressed interest in funding through credit (preferably short term) activities promoted by IFAD projects target group. This requires that the projects put in place mechanisms to support those FIs in risk analysis and adequate technology for these type of clients.	A slow progress of the proposed national Guarantee Fund and Agricultural Insurance may hinder FIs opportunities for channeling their own resources to IFAD target group.
Non Government Organizations	Multi-sectoral, experience with commercialization of small-scale farming, rural tourism, strengthening rural organizations, etc. New law of 2005 obliges NGOs to register and sets high standards. Promotion of social corporate responsibility.	Very large number of small NGOs. Very variable levels of capacity/ quality of services. Limited outreach of projects. Dependent on external funding. Weak interaction with the government and among different NGOs. No culture of monitoring, evaluation and accountability neither towards public, private, national and international donors, nor towards the beneficiaries.	Capacity to develop and disseminate new approaches Good vehicle to work with local governments train the government and private sector in specific areas of expertise	Reliance on NGOs with limited capacity and changing focus based on donor funding and priorities may adversely affect implementation. Risk of limited local capacity-building and creating dependency on NGO services, with subsequent lack of sustainability.

### Key file 3: Complementary donor initiatives/potential partnerships

Agency	Priority sectors and areas of focus		Period of current country strategy	Complementarities/Synergy Potential
World Bank	To protect the poor while enhancing competitiveness and strengthening public institutions for performance accountability.	Social cohesion, competitiveness, public expenditure quality and institutional development.	2010– 2013	The new Partnership Strategy between the World Bank and the Dominican Republic (2010-2013) is aligned with the objectives of the National Development Strategy recently defined by the Dominican Government particularly with regard to reducing the country's vulnerability to external factors and to obtain tangible results which benefit all Dominicans. The new strategy will give special emphasis to protecting the poor while enhancing competitiveness and strengthening public institutions for performance accountability in the country. It has innovative elements which support an agenda of reforms necessary for the country, while it contributes to strengthening the necessary capacities in public institutions. The strategy has the following four strategic objectives: strengthen social cohesion and improve access to and quality of social services; promote competitiveness in a sustainable and resilient economic environment; enhance quality of public expenditures and institutional development; and build capacity and constituencies for reform. The strategy favours the actions of non lending technical assistance, the work of the Congress, civil society and the private sector. Further, it establishes as a priority the work carried out jointly with other international development agencies operating in the Dominican Republic. It provides support for up to US\$500 million for the country during the next four years.
Inter American Development Bank	Support sustainable economic growth; Reduce the poverty level;	Governance Competitiveness in the agricultural sector Social development	2004 – 2008	The objective of the Bank's country strategy is to support government efforts to reduce poverty. The Bank's activities has focused on four strategic pillars: (i) Competitiveness, particularly reducing critical barriers to private investment and sustainable growth; (ii) Governance, especially making public administration more efficient and transparent; (iii) supporting institutional strengthening and promoting democracy and citizen participation; and (iv) social issues, specifically promoting human development and increasing the efficiency of social spending. IADB is implementing the PATCA project which includes actions in support of technical assistance, food health, support to SEA institutional and marketing reform and geo-referenced land and producers survey. A second phase will be designed.
European Union	Regional integration Social cohesion	Economic development Support to rural communities Human rights Environment Education and health Rural infrastructure	2007 - 2013	The EU is supporting the following programmes in the country: Support to State Reform; Sanitation in Marginal Communities; Support to Small Enterprises; Public Health Reform; Technical Education; Rural Infrastructure in the Border Area; Improvement of the Dajabón Haiti – Dominican Republic Market; Repair and reconstruction of Weather Affected Schools, Bridges and Roads
USAID	Expanding trade Investment Economic opportunities	Economic development Environmental protection Improve quality of basic education Democracy and government	2005 - 2008	USAID strategy in the country is focused in the support to improve economic opportunity for all Dominicans to create an environment for expanding trade, investment, and thus, economic opportunities. El proyecto RED Dominicana de la USAID (Agrored) provee una oportunidad para impactar la pobreza rural y la competitividad agrícola. Mediante un enfoque basado en la demanda para orientar los recursos del proyecto, busca superar obstáculos y aprovechar oportunidades que permitan el crecimiento potencial de la agricultura no-tradicional en la República Dominicana. RED promueve la participación de todos los actores de las cadenas productivas incluyendo: Empresas Privadas &

Agency	Priority sectors and areas of focus		Period of current country strategy	Complementarities/Synergy Potential
				Asociaciones Empresariales, Gobierno de la República Dominicana, Clusters Agroindustriales y ONGs. El proyecto se enfoca en: El Desarrollo de alianzas público-privadas o clusters, Manejo de Recursos Naturales, Desarrollo de la Agricultura Orgánica, Manejo Post-cosecha y Agregación de Valor y el Desarrollo de Mercados.
Japan – JICA	Poverty reduction Economic growth Sustainable development	Agricultural development programmes Rural Health Training and human resources development	2005 - 2009	JICA activities are located in the poorest areas of Dominican Republic. On-going projects include: Technological Improvement of Irrigated Agriculture; Agricultural Development in Mountainous Areas; Medical training; Improving the human capital of the Secretariat of the Environment and Natural Resources; Project Design Matrix of the organic horticultural production in Barahona; and Primary Health Programme in Samaná
Spain – AECID	Poverty reduction Sustainable development	Improvement of Dominican republic's cultural landmarks infrastructure Reform and modernization of political parties Environmental protection and tourism development	2004 - 2008	AECID has a set of support programmes in the Dominican republic through a partnership with FAO-FODEPAL; ILO; UNDP; PHO; INSTRAW in areas related to agricultural planning and development, labour, public health and gender equality. Direct programmes in the country include an environmental protection programme in the Enriquillo Basin; education, water supply and waste disposal projects,
Italian Cooperation	Rural development, and rural education	Human resources Protection of children and youth Agro-industrial transformation of rice Small agro-tourist initiatives		The Italian cooperation support the activities of Italian (UCODEP, San Benedetto al Porto, ACRA-ICEI) and local NGOs through an small grants programme
French Cooperation	Coffee export development	Small social investments Financial support to coffee producers SEA institutional strengthening		The French cooperation is financing the second PROCA project, managed by CODOCAFE and designed to support financial resources for coffee producers and cooperatives The French Cooperation is financing the “Social Development Fund” providing resources to small social investment projects The French Cooperation is also financing the institutional strengthening of SEA
German Cooperation – GTZ	Sustainable social development Environmental conservation	Development of human resources in environmental protection Protection and management of natural resources		Protection against desertification Improved management of protected areas Support to more efficient territorial planning Protection against natural and climatic phenomenon Solid waste management in rural areas
UNDP	Strengthening public policies Promotion of equity and social inclusion Democratic governance	Poverty reduction and income distribution improvement Basic social guarantees to exert human rights Modernization of the state and public sector reform Decentralization and participative planning	2007 - 2011	Support to an integral approach to an equitable economic development, strengthening public policies and the corresponding implementation mechanisms Art GOLD is a new development initiative, initiated in August 2008 oriented to support local development and empowerment UNDP country programme has de concurrence of UN associate institutions (UNICEF, UNFPA, UNIFEM, FAO, GEF, WFP) all of which act in coordination
FAO	Food security programme	Food security Rural development	2005 - 2009	There are systematic communication channels with FAO representation in the Dominican Republic. FAO local offices supported SEA in the preparation of the first profile of the present project
IICA	Technical cooperation Project management and administration	Technical assistance to SEA Rural and export markets development support	2005– 2009	Studies and projects in support to organic production, analysis of value added chains promotion of agricultural exports, support to agricultural health services, technology and innovation.

## Key file 4: Target group priority needs and project response

Typology	Poverty Characteristics	Coping actions	Priority needs	Project response
Poor rural households	Own less than 5 ha of land. Affected by topographic features and difficult agro ecological conditions. Limited employment opportunities. Weak social and organizational capital Lack of entrepreneurial culture. Lack access to financial and non financial services. Low level of technology Lack of land tenure security Limited access to markets.	Market their products through local middlemen or producers' organisations Temporary wage employment during harvest time; Female and male youth migration in search of employment opportunities; Borrow from private money lenders. Run micro and small rural businesses.	Improvement of product quality and productivity. Improved entrepreneurial capacity and attitude. Access to more valuable markets. Incorporation in dynamic producers organisations. Access to credit and technical assistance. Livelihoods diversification through access to non-farm employment opportunities.	Capacity-building for entrepreneurial and organisational development. Technical assistance for improvement of quality and productivity. Building linkages to valuable markets by establishing strategic alliances with buyers. Employment generation through agro-processing and value-addition. Improved access to financial and non-financial services
Rural women	Heavy workload conspires against social and productive activities. Weak recognition of their productive role. Lower level of education. Limited participation in producers organisations and decision-making bodies. Limited access to financial and non financial services. Weak linkages with profitable markets. Lack of property rights.	Poorest women participate in agricultural labours, especially in harvest and post-harvest activities. Run micro-business and small-scale commerce. Engage in domestic services and raise a few animals. Work in agro-processing and manufacturing sectors. Daily domestic activities.	Alleviation of workload. Access to financial, physical and social assets. Improving access to markets. Improved capacity to participate in producers organisations and decision-making bodies Access to technical assistance. Decent employment.	Capacity-building for strengthening women's participation in producers' organisations and business. Child-care services and other labour savings measures. Technical assistance for Improvement of quality and productivity. Improved access to financial and non-financial services. Employment generation through agro-processing and rural tourism.
Rural youth	High unemployment rates Lack skills, land and assets to enter the labour market or start their own business. Risk of becoming involved in illegal activities and prostitution.	Wage work in agro-processing, manufacturing and service sector. Young girls run home-based micro enterprises Very poor girls get married at early age. Migration in search of employment opportunities.	Employment opportunities. Improved business and entrepreneurial skills.	Capacity-building for business skills development. Promotion of employment opportunities in agro-processing, rural tourism and production and marketing services.